الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 9 نيسان 2025
العدد 5468 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 9 Avril 2025 no 5468 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

قضية
«القوات» والسلطة العلاقة المستحيلة
2

افتتاح موسم الانتخابات البلدية

عكار
التوافقات لا تمنع المعارك العائلية
4

البقاع
أهالي «حي السلم» ممنوعون من التصويت
4

بيروت
خلاف قواتي - كتائبي واعتراضات على بهية
5

أميركا - إيران
بداية مسار ملغوم
9 - 8

(أ ف ب)

قضية

«القوات» والسلطة العلاقة المستحيلة!

إبراهيم الأمين

لم يكن سمير جعجع يحتاج إلى أن تخصّه الدبلوماسية الأميركية مورغان أورتاغوس بزيارة في معراب ليؤكد لنا أنه يمثّل اليوم رأس الحربة الداخلية في مواجهة المقاومة. لكن يبدو أن الرجل احتاج إلى اللقاء للحصول على رعاية خاصة يوظّفها في معركته المستجدّة في وجه الحكم الجديد، رغم أنه جزء من السلطة الحالية، ويتمثّل حزبه بأربعة وزراء يتولّون حقائب أساسية، من بينها وزارة الخارجية. وبين هؤلاء الوزراء من لديه تصوّر يطابق فكرة «القوات» بالتخلّص من دولة الرعاية لمصلحة القطاع الخاص، كما أن بينهم من يحمل فكراً يطابق التصوّر التاريخي لفريق «القوات» حيال الفيدرالية وعدم بقاء لبنان موحّداً بكل قوانينه وتفصيل إدارته وحياة أبنائه.

لم يكن جعجع من المرحّبين بانتخاب العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية. فهو يعتبر أنه الأحقّ بالرئاسة، مستنداً في سرديته هذه إلى الحجم التمثيلي الكبير لحزبه بين المسيحيين، وإلى كونه جزءاً من الفريق الذي يتبنّى سردية أطراف الوصاية الأميركية - السعودية - الأوروبية على لبنان. وفوق ذلك، فهو يعتبر أن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية جعلته لاعباً مهمّشاً، صوته مضمون من دون ثمن خاص، بخلاف بقية الأطراف التي سارت في مشروع انتخاب عون مقابل مكاسب، وإن كان بعضها شكلياً. كما لم يكن جعجع متحمّساً لتكليف نواف سلام بتشكيل الحكومة، مفضّلاً من يعتقد بأنه الأكثر انخراطاً في مشروعه السياسي، كفؤاد مخزومي أو أشرف ريفي أو ما يعادلهما، لكنه اضطر أيضاً إلى السير في الوجهة التي قرّرتها أطراف الوصاية الخارجية، وعندما خاض معركة حصته الوزارية، وتمكّن من الفوز ليس بأربعة مقاعد فقط، بل أيضاً بإبعاد خصومه المسيحيين عنها، كالتيار الوطني الحر وتيار المردة.

في الحالتين، لا تقف مشكلة جعجع مع عون وسلام عند هذه الشكليات، بل تتجاوزها إلى الفكرة الجوهرية التي أعاد قائد «القوات» تظهيرها في الآونة الأخيرة، وتتعلق بالوجهة السياسية العامة في البلاد. فنقطة الخلاف الأساسية بينه وبين رئيسي الجمهورية والحكومة، ناتجة من فهمه للوضع الحالي على أنه انقلاب كامل على الواقع الذي كان سائداً في لبنان قبل الحرب الإسرائيلية. بمعنى أدق، لا يرى جعجع أن على السلطة الجديدة أن تبدي أي مراعاة لحزب الله أو حتى للرئيس نبيه بري، بل عليها استكمال عملية

> تستغرب «القوات» أي تمثيل مسيحي من خارج «اليمين التقليدي»، وتراه غريباً وخطيراً، فلا عون ممثّل اصيل ولا فريق سلام يملك الشرعية الشعبية

الإجهاز على الحزب من خلال إدارة مشروع نزع سلاحه من جهة، وفرط تركيبته المؤسساتية المدنية والاجتماعية من جهة أخرى، ودفع جمهوره إلى الابتعاد عنه. ولذلك، فإن التسوية التي أسفرت عن انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة والتي قامت أساساً بين عون وسلام من جهة وبري وحزب الله من جهة ثانية، تتناقض تماماً مع تصوّره للعمل في المرحلة المقبلة. لكن جعجع الذي حاول مقاومة هذه التسوية في ظل الظروف التي يعيشها لبنان. وبالتالي، أبلغت هذه القوى مجتمعة إلى الأطراف الخارجية، بأن محاولة ربط مستقبل لبنان بنزع السلاح ستؤدي إلى أزمة كبيرة تطيح بلبنان. وهذا ما تُرجم في إبلاغ أورتاغوس، في زيارتها الأخيرة، العمل العسكري، انطلاقاً من تزايد قناعته بأن القوى العسكرية والأمنية اللبنانية ليست جاهزة للقيام بالمهمة، أو غير قادرة على ذلك.

أما الجديد الذي استفزّ جعجع، فيتعلق بأمور لها علاقة، إلى جانب معركة نزع سلاح المقاومة، بالتطورات الداخلية أيضاً، ومنها:

أولاً، سمع جعجع من الأميركيين والسعوديين أن التفاهم بين عون وسلام من جهة وبري وجنبلاط والآخرين من جهة أخرى، يقوم على اعتبار مهمة نزع السلاح ليست ذات أولوية الآن، وغير ممكنة في حينه، اصطدم بخطر بقائه هو نفسه خارج السلطة، وهو أمر لا يتحمّله قائد «القوات» بعد غياب وقت طويل عنها.

المفارقة الكبيرة الواضحة اليوم أن جعجع ينصرف كطرف محلي مستعدّ للانخراط في معركة تدمير حزب الله، تماماً كما كانت عليه «القوات اللبنانية» عام 1982، ومن دون أي فوارق تقريباً. يومها قال بشير الجميل للإسرائيليين إن عليهم الوصول إلى بيروت والبرزة لإحداث تغيير داخلي (راجع مذكّرات إيلي حبيقة وأوراق مجموعة ضباط الـ 504 في استخبارات العدو). واليوم، كان جعجع يرفض وقف إطلاق النار، ويعتبر أنه يمكن القيام بالمزيد للتخلص من حزب الله نهائياً. وكما في تلك الفترة، لم يعرض جعجع خدماته الميدانية، بل اعتقد بأن المهمة يجب أن تكون على عاتق إسرائيل وأميركا وحدهما. ومع التطورات التي حصلت منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار قبل أكثر من أربعة أشهر، لا يزال قائد «القوات» يعتقد بأنه يمكن القيام بالمزيد من العمل العسكري، انطلاقاً من تزايد قناعته بأن القوى العسكرية والأمنية اللبنانية ليست جاهزة للقيام بالمهمة، أو غير قادرة على ذلك.

أما الجديد الذي استفزّ جعجع، فيتعلق بأمور لها علاقة، إلى جانب معركة نزع سلاح المقاومة، بالتطورات الداخلية أيضاً، ومنها:

أولاً، سمع جعجع من الأميركيين والسعوديين أن التفاهم بين عون وسلام من جهة وبري وجنبلاط والآخرين من جهة أخرى، يقوم على اعتبار مهمة نزع السلاح ليست ذات أولوية الآن، وغير ممكنة في

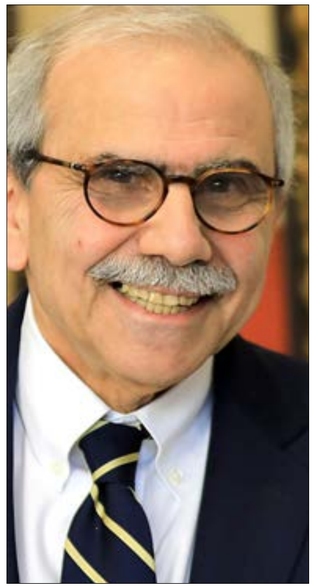

ويأتون من تجارب سياسية كبيرة داخلية وإقليمية ودولية، ولديهم شبكة علاقاتهم الخارجية النوعية أيضاً، وهو ما يجعلهم محل نفور من قبل السياسيين المحليين، ومنهم «القوات». أضف إلى ذلك أنهم يأتون من بيئات اجتماعية وثقافية وسياسية لا تعجبها أفكار «القوات» ولا أفكار اليمين التقليدي في لبنان.

ثالثاً، تعتقد «القوات» بأنها في موقع سياسي داخلي وإقليمي وخارجي يسمح لها بفرض شروط على الآخرين، إذ ليس بسيطاً أن يفاخر قادة «القوات» بأنهم الجهة الوحيدة في لبنان المستعدّة لخوض معركة مفتوحة مع حزب الله، أو القوى الحليفة له، والوحيدة القادرة على التصرف بمعزل عن القيود التي يمكن ملاحظتها لدى قوى أخرى في الحكومة، مثل الكتائب أو حتى الحزب الاشتراكي. وهي تستطيع أن تطلب من الوزراء الممثلين لها الجهر بمواقف ولو كانت غير مطابقة تماماً للخط العام للحكومة، وتعتبر «القوات» أن كل ذلك يمنع عون وسلام من التعامل معها كبقية القوى في الحكومة.

رابعاً، أقامت «القوات» أخيراً تحالفات سياسية وإعلامية، برعاية طرفي الوصاية الأميركية - السعودية، تشمل تقاطعات على مصالح لها بعدها السياسي أو حتى المصلحي أو الانتخابي، ما يجعل فريق «القوات» السياسي متنفّذاً في عدد من وسائل الإعلام، وفي هذه النقطة، يظهر أثر الموقف «القواتي» من أداء الفريقين «القوات» أسيرة أفكارها السابقة، والتي تبقى عليها ليس لعدم القدرة على التجديد فحسب، بل لكونها لا تجد نفسها قادرة على القيام بأي دور، ما لم تكن الطرف الذي سعرض خدماته للخارج طوال الوقت!

دائماً أقرب إلى خصومها في الساحة المسيحية أو على مستوى لبنان. وفي الوقت نفسه تجد نفسها أمام حائط صدّ في رئاسة الحكومة، ليس لأن هناك قراراً بعدم التعاون، بل لكون «العلاقة تبدو مصطنعة». وتكرر «القوات» لازمة أن رئيس الحكومة يحيط نفسه بأشخاص من «اليسار البائد» أو بناشطي «المجتمع المدني الذين لا حيثية تمثيلية لهم».

عملياً، لم يكن مستغرباً ظهور التمايز بين «القوات» وأركان الحكم الجديد. وهو تباين يعكس خلافاً جدياً في مقاربة العلاقات مع بقية اللبنانيين، كما يعكس استمرار «القوات» أسيرة أفكارها السابقة، والتي تبقى عليها ليس لعدم القدرة على التجديد فحسب، بل لكونها لا تجد نفسها قادرة على القيام بأي دور، ما لم تكن الطرف الذي سعرض خدماته للخارج طوال الوقت!

جعجع وعون والقيادة المسيحية

مع كل عهد جديد، تواجه «القوات اللبنانية» مشكلة على صعيد النظرة إلى القيادة السياسية للمسيحيين في لبنان. وإذا تجاوزنا الحقبة التي كانت سوريا فيها صاحبة القرار في لبنان، فإن ما حصل منذ عام 2008، لدى اختيار العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، ورغم أنه لم يكن يوماً يعكس تمثيلاً يتجاوز دائرة الموظف الآتي إلى جنة الحكم، إلا أن «القوات» لم تشعر بأنها تملك الحظوة التي ميّزت آخرين. وبعدها اضطرت إلى السير في انتخاب الرئيس ميشال عون. وإذا كانت معركتها مع عون الأول مفهومة وطبيعية ومتوقّعة، إلا أن الأمر أخذ مساراً مختلفاً بعد خروجه من بعبدا، وصارت أكثر اهتماماً، ليس بإيصال مرشح بعينه، بقدر ما كان منع مرشح الطرف الآخر من الوصول إلى القصر. وهو أمر ما كان ليحصل لولا الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولولا نقص النضج السياسي لقادة التحالف الذي كان يريد رئيساً لا ترضى عنه «القوات». ومرة جديدة، جاء اختيار عون الثاني لرئاسة الجمهورية ليضع معراب أمام خيار الأمر الواقع.

المشكلة لا تقف عند عتبة القصر الجمهوري، إذ إن «القوات» التي تهتم بإضعاف خصومها المسيحيين في هذه الفترة، تراهن على تراجع قدرات التيار الوطني الحر، وانحسار نفوذ تيار المردة، وحراجة موقع حزب الكتائب، كما تعتقد بأن النواب المستقلّين يحتاجون إلى تحالف معها للبقاء في مواقعهم. ومع ذلك، ترصد «القوات» واقع الشارع، حيث لا يزال عون الثاني يستفيد من الزخم الذي رافق وصوله إلى القصر، وهو يُعد اليوم من أكثر الشخصيات المسيحية شعبية، وتتعامل معه مجموعات المتنفّذين، سواء في الكنيسة أو تجمعات رجال الأعمال أو الأطر البلدية والأهلية، باعتباره المرجعية المناسبة. وحتى من هربوا من التيار الوطني الحر، يرون في ساكن القصر ملاذاً آمناً في هذه المرحلة.

صحيح أن رئيس الجمهورية ليس آتياً من تركيبة تسمح له ادّعاء الانخراط في الحياة السياسية عبر إطار سياسي أو شعبي أو حزبي، لكن، في بلد كلبنان، فإن رئيس الجمهورية، ومع الدعم غير العادي الذي يتلقاه من «تحالف الضرورة» مع القوى الإسلامية في البلاد، وما يحصل عليه من رعاية خاصة من طرفَي الوصاية الأميركية – السعودية، قد يكون بمقدوره التقدم خطوات في هذا المجال، سيما أن حوله من يقول إنه لا يزال صغيراً في السن، ويمكنه مواصلة العمل السياسي بعد خروجه من القصر، ويملك فرصة كالتي توفّرت سابقاً للرئيس ميشال عون.

في هذه النقطة يظهر قلق «القوات»، لأنها تجد نفسها في مواجهة لاعب لم تكن تعتقد بأنه سينزل إلى ميدان المنافسة، وهي تخشى أن يعمد عون الثاني إلى فتح مظلته ليجمع تحتها قوى وتيارات قادرة على أن تتشكل على هيئة قوة كبيرة في الشارع المسيحي. وهو ما يدفع جعجع لإعادة الاعتبار إلى ما يعتبره «القضايا التي تخص المسيحيين» في لبنان. وفي هذا السياق، يعتبر أن العزف على وتر المعركة في مواجهة حزب الله، مفيد له، كما أنه يريد من رئيس الجمهورية أن يتعامل معه كشريك أساسي وليس كطرف تتم مراضاته في سياق التسويات الداخلية والإقليمية.

لذلك، سنجد «القوات» معنية أكثر من أي وقت بتحصيل مكاسب كبيرة، سواء في الانتخابات البلدية المقبلة، حيث تريد عقد تسويات تظهرها طرفاً مقبولاً من الجميع، أو في الانتخابات النيابية، حيث تريد عقد تحالفات تظهرها في موقع القاطرة التي يمكن لمن يلتحق بها الوصول إلى المجلس النيابي. والغريب أنها تنظر بقلق إلى دور رئيس الجمهورية، بينما يردّد كوادرها بأنهم «حسموا المعركة سلفاً مع كل القوى المسيحية الأخرى»!

سلام «يحتوي» جعجع

علمت «الأخبار» أن لقاء عُقد بين رئيس الحكومة نواف سلام وقائد «القوات» سمير جعجع السبت الماضي، بعيداً من الإعلام، بعدَ كلام سمعه سلام خلال زيارته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية بضرورة احتواء جعجع والتركيز على فكرة جمع خصوم حزب الله ضدّه وعدم الالتهاء بمشاكل في ما بينهم. وقد أبدى جعجع ملاحظات على العمل الحكومي، كما ناقش الطرفان ملف بلدية بيروت والانتخابات البلدية عموماً. ومن المُفترض أن يطل جعجع الخميس المقبل على شاشة «أم تي في» في برنامج «صار الوقت» للحديث عن عدة ملفات وتوضيح موقف «القوات» منها.

تقرير

مشروع الهيكلة: نقاشات مصيرية بين لوبيات المصارف والسلطة

محمد وهبة

قرّر مجلس الوزراء متابعة البحث في مشروع القانون المرفوع من وزير المال ياسين جابر بشأن «إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها»، في الجلسة المقبلة، على أن يقدّم الوزراء ملاحظاتهم مكتوبة للجنة

(هيثم الموسوي)

الخبراء التي أعدّت المشروع في وزارة المال، ليصار إلى تحديد نقاط الخلاف. فقد استحكم النقاش في جلسة أمس بين وجهتين: الأولى تشير إلى ضرورة إقرار مشروع القانون كما هو سريعاً، وفقاً لطلب صندوق النقد الدولي، على أن تلبية قوانين أخرى بشأن توزيع الخسائر والكابيتال كونترول، والثانية تشير إلى أنه لا قيمة فعلية لهذا القانون إذا تعامل مع الخسائر كأنها غير موجودة، وبالتالي يجب إقراره بالتوازي مع إقرار القوانين الأخرى. لذا، اتّفق الجميع على إقراره بعد الأخذ بملاحظات الوزراء وبعد تعديل المادة 37 المتعلقة بمدّة سريان القانون ليكون نافذاً عند إقرار سائر القوانين المرتبطة به.

أمس كان النقاش في مشروع القانون، كما في الجلسة السابقة، أي في المسألة المتعلقة بالفصل بين مسألة معالجة أوضاع المصارف وتصنيف من كان قادراً منها على الاستمرار، عن مسألة الخسائر وكيفية توزيعها. المرحلة الأولى تكاد تكون واضحة للجميع، لكنّ المرحلة الثانية ضبابية جداً، رغم أن حجمها ومفاعيلها هي الأكبر. إذ ستضطر السلطة إلى معالجة أكثر من 80 مليار دولار من الودائع التي لا يمكن المصارف ردّها للزبائن، وستتعامل مع المبلغ بنفس الحجم تقريباً بين مصرف لبنان والمصارف. وكلّ هذا الأمر يحصل على أعتاب الانتخابات النيابية المقبلة والشعبوية التي ترافقها. ويترتّب على أصحاب المصارف في هذه المرحلة أن يحدّدوا موقفهم من الاستمرار بضخّ الرساميل الجديدة، أو بالاستنكاف عن ذلك (وهنا سؤال أيضاً عن المسؤوليات المترتّبة عليهم).

لكن لبس السؤال الآن محصوراً بمن سيجرؤ على إعلان شطب الودائع بشتى الطرق المطروحة (تمليك المودعين أسهماً في المصارف، تمليكهم سندات خزينة صفرية أو دائمة، ردّ 100 ألف دولار من الودائع فقط، شطب الفوائد الإضافية، فرض إظهار مصدر الأموال، تحويل جزء من الوديعة إلى ليرة لبنانية...)، فكل هذه الحلول تعني أن المودع أخضع لشطب لوديعته بشكل مباشر أو غير مباشر. بل ما يثار اليوم بين المصارف يتعلق بمن هو قادر على تجاوز المرحلة الأولى، أو المرحلتين. يقول مصرفيون، إن ثلاثة مصارف كبرى فقط، تتصرّف كأنها ستتجاوز المرحلة الأولى، وهي ترحّب بإقرار هذا المشروع. بينما ثمة مصارف عالقة في المنتصف أو على الحافة ولا سيما أن بعضها لديها شرائح من الودائع الصغيرة أكثر من غيرها بينما تطغى شرائح الودائع الأكبر على مصارف أخرى، وهناك مصارف ترغب في أن ترى الحجم النهائي للخسائر التي ستُلقى عليها لتقرّر إذا كانت راغبة في زيادة رساميلها والاستمرار أو لا.

> سريان قانون معالجة أوضاع المصارف سيكون بعد إقرار قانون التوازن المالي

وسط هذه الفوضى، تمكّنت رئيسة لجنة الرقابة على المصارف ميا دباغ، من فرض حضور وازن في الهيئة التي ستناط بها صلاحية اتخاذ قرار تصنيف المصارف في القانون الجديد. أتى هذا الفرض بدعم مباشر من رئيس الحكومة نواف سلام، ليتيح للجنة أن تلعب دوراً وازناً في المرحلة الأولى. ويمكن تفسير هذا الدعم من باب التوازن الذي يسعى إليه سلام بعدما فشل في منع تعيين كريم سعيد حاكماً لمصرف لبنان. طبعاً بين المصارف من يتهم السلطة بأنها ستحصل على المزيد من النفوذ من سطور هذا التعديل الجديد لحساب مجموعة المصارف الأكبر والأقلّ عدداً. ويأتي أمس في مجلس الوزراء تقضي بأن يسلّم كل وزير ملاحظاته على مشروع القانون مكتوبة للجنة التي وضعت مشروع القانون في وزارة المال. على أن يصار إلى تحديد نقاط الخلاف وعزلها عن ضرورة إقرار القانون المطلوب إقراره من صندوق النقد الدولي قبل اجتماعات الربيع التي تنطلق في 21 نيسان المقبل. «هذا الأمر سيتيح إجراء نقاش بعمق في هذا القانون وسائر القوانين. نحن لا نعرف ما هو الوضع في المنطقة وننتظر يوم السبت المقبل حيث سيجتمع الأميركيون والإيرانيون وربما قد نشهد انفراجاً ما، وربما العكس. علينا أن ننتظر. أما النقاش التقني في مشروع القانون، فالتجربة واضحة أمامنا في السنوات الماضية التي لم تفض إلى أي تقدّم ولا سيما على أبواب الانتخابات النيابية» يقول أحد الوزراء.

يرعى مهمتها الرقابية.

كل هذا النقاش، بخلفياته المكشوفة والمستورة، أفضى إلى تسوية أقرّت أمس في مجلس الوزراء تقضي بأن يسلّم كل وزير ملاحظاته على مشروع القانون مكتوبة للجنة التي وضعت مشروع القانون في وزارة المال. على أن يصار إلى تحديد نقاط الخلاف وعزلها عن ضرورة إقرار القانون المطلوب إقراره من صندوق النقد الدولي قبل اجتماعات الربيع التي تنطلق في 21 نيسان المقبل.

«هذا الأمر سيتيح إجراء نقاش بعمق في هذا القانون وسائر القوانين. نحن لا نعرف ما هو الوضع في المنطقة وننتظر يوم السبت المقبل حيث سيجتمع الأميركيون والإيرانيون وربما قد نشهد انفراجاً ما، وربما العكس. علينا أن ننتظر. أما النقاش التقني في مشروع القانون، فالتجربة واضحة أمامنا في السنوات الماضية التي لم تفض إلى أي تقدّم ولا سيما على أبواب الانتخابات النيابية» يقول أحد الوزراء.

بلديات

عكار تفتتح موسم الانتخابات
محاولات تغليب التوافق لا تمنع المعارك العائلية

نجلة حمود

مع تحديد وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار مواعيد إجراء الانتخابات البلدية في أيار المقبل، بدأت الاستعدادات للاستحقاق في محافظة عكار (134 بلدية موزّعة على ست مناطق مترامية الأطراف تفصل بينها مسافات طويلة وهي: ساحل وجرد القبيطع، حلبا والشفت، الجومة، الدريب الأوسط والأعلى، نهر الأسطوان، والسهل)، مع توقّع منافسات حادّة في ظل خصوصيات محلية وعائلية تبدو أقوى من التوجهات الحزبية، ما يجبر القوى السياسية في بلدات عدة على التلطّي خلف العائلات لتحقيق مكاسب خاصة أو لتصفية حسابات قديمة.

ولأنّ عاماً واحداً فقط يفصل الانتخابات البلدية عن تلك النيابية، تفضّل القوى السياسية تفادي المعارك المناطقية الصغيرة وتجنّب الدخول على خط الصراعات العائلية التي تترك انعكاساتها على الاستحقاق النيابي. فيما تنشط محاولات تغليب التوافق، ولو بين قوى لم يكن بينها يوماً سوى معارك طاحنة، كالتيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية» والحزب السوري القومي الاجتماعي.

> أموال المغتربين ترجح كفة التوافق في عدد من البلدات العكارية

وفيما ينجح التوافق في بعض البلدات، تأخذ المنافسة مداها في بلدات أخرى.

حلبا: معركة تكريس الزعامة العائلية

لم يسبق لحلبا، مركز المحافظة، أن خاضت يوماً استحقاق الانتخابات في أجواء توافقية، إذ عادة ما تختلط السياسة بالعائلية والإنماء في المدينة التي يبلغ عدد ناخبيها حوالي تسعة آلاف، وحيث تدور المنافسة بين العائلات الكبرى (الحلبي، اليوسف، حمود، يعقوب، طراف، متلج، قدور، عبيد، الأشقر...).

ورغم أن الناخبين يقدّمون بغالبيتهم الولاءات العائلية على ما عداها من التزامات حزبية أو سياسية، تتميز حلبا بتعدد الأطياف السياسية وإن بأحجام متفاوتة، على رأسها تيار المستقبل الذي «يمون» على معظم «الحلباويين». وللحزب الشيوعي مكانته العتيقة وبُعد الأكثر تنظيماً، وتصب أصواته (حوالي 250 صوتاً) بلوكاً واحداً، إضافة الى الحزب السوري القومي الاجتماعي، إضافة إلى ثلاثة آلاف صوت مسيحي تتوزع بين التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية»، و200 صوت من «النور» المجنّسين الذين يحتدم الصراع عليهم من قبل جميع الأطراف كونهم يشكلون بيضة القبان.

تنحصر المعركة الانتخابية في حلبا بين ثلاث لوائح، يرأس الأولى رئيس البلدية السابق رئيس الاتحاد السابق سعيد شريف الحلبي، ويرأس الثانية ابن شقيقه عبد الحميد أحمد الحلبي. ولائحة ثالثة غير مكتملة يرأسها سليمان خالد الحلبي.

وتستعد بلدات برقايل وجديدة القبيطع وعيون الغزلان لمعارك طاحنة بين المكوّنات العائلية، وكذلك ببنين، كبرى بلدات عكار (21 عضواً)، التي تستعد لدخول المعركة بثلاث لوائح مكتملة: تضم الأولى تحالف الجماعة الإسلامية برئاسة غسان السبسبي، ويرأس الثانية المختار زاهر الكسار، والثالثة الرئيس الحالي محمود جوهر. ويُتوقع أن تشهد البلدة التي تضم 18 ألف مقترع معركة شرسة ستكون للعائلات، ومن خلفها الأحزاب، الكلمة الفصل فيها.

وقطعت بلدة برج العرب مسافة طويلة نحو التوافق على تقاسم المجلس البلدي مناصفة بين رئيس البلدية الحالي عارف شخيدم والمحامي علي رحيل، أما في بلدة وادي الجاموس فتبدو المعركة محسومة لصالح الدكتور رامي عكاري على الرئيس الحالي الشيخ خضر عكاري الذي لم يتمكن من تشكيل لائحة بعد.

الجومة

للانتخابات البلدية في منطقة الجومة . عكار التي تضم 18 بلدة خصوصية معينة بسبب كثرة اللاعبين على الساحة السياسية في المنطقة المتنوّعة طائفياً (8 بلدات مسيحية و8 إسلامية). فهي منطقة نائب رئيس الحكومة السابق عصام فارس، وفيها حضور قوي لتيار المستقبل والتيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية» والقوميين والشيوعيين ولنواب سابقين وحاليين. وبما أن السياسة حاضرة بقوة في المنطقة، من المتوقع أن تشهد غالبية البلدات معارك ضارية. وتتحضّر بلدات: تكريت، عكار العتيقة، عيات، بزبينا، بيت ملات، جبرايل، البرج، لمعارك قاسية تُستحضر فيها الخلافات العائلية. أما رحبة، بلدة النائب الحالي سجيع عطية ومرشح القوات السابق للنيابة وسام منصور، فلم تحسم قرارها بعد بإحلال التوافق، علماً أن للشيوعيين والقوميين حيثية تمثيلية مهمة فيها، إضافة إلى الحيثية الخاصة لرئيس البلدية رئيس الاتحاد السابق فادي بربر الذي يبدو الأقوى لجهة فرض خياراته الانتخابية.

في بلدة بينو، مسقط رأس فارس، هناك مساع جدية للتوافق بمباركة من الأخير الذي يعد بدعم المجلس البلدي في حال تجنيب البلدة معركة انتخابية. وفي حال عدم التوافق على المحامي ربيع جروج، ستكون المعركة محصورة بين رئيس البلدية السابق فايز الشاعر و«القوات اللبنانية» من جهة، وكارول فارس والتيار الوطني الحر من جهة أخرى.

معركة الفلاحين والأغوات في البيرة

للمعركة الانتخابية في بلدة البيرة، كبرى بلدات الدريب الأوسط (حوالي 5 آلاف ناخب)، حيثيتها الخاصة التي تجعل من الاستحقاق الانتخابي حدثاً يستدعي المتابعة والاهتمام من كل عائلات البلدة ومكوّناتها، كما يشكل أي استحقاق انتخابي فيها مناسبة لاستحضار الصراع الطبقي بين الفلاحين والإغوات، والفرز العائلي تحت غطاء سياسي شفّاف. ومن المفترض أن تكون المنافسة بين لائحة العائلات برئاسة ابن رئيس البلدية الحالي أحمد وهبي وبدعم ومشاركة رئيس اتحاد بلديات الدريب الأوسط السابق عبود مرعب، ولائحة يدعمها الشيخ محمد عوض واللواء عدنان مرعب. ويُتوقع أن تشهد غالبية بلدات الدريب الأوسط، وتحديداً الكواشرة وكوشا وعمار البكات وخربة شار والمجدل والسنديانة (ذات الغالبية السنية) معارك عائلية داخل التيار الواحد.

وتمتد المواجهة إلى بعض البلدات المسيحية وتحديدا بلدتي الجديدة وعندقت اللتين تتحضران لخوض معارك قاسية، يؤكد التيار الوطني الحر الوقوف فيها على الحياد وترك الأمور للعائلات لتقرر مرشحيها.

وتكثر اللقاءات في كبرى البلدات المسيحية في منطقة الشفت، بهدف تقريب وجهات النظر والتشاور مع بقية القوى، وهذا ما يظهر جلياً في بلدة منيارة، حيث تم التوافق على لائحة يشترك فيها الجميع إلى جانب رئيس البلدية الحالي أنطون عبود المحسوب على الحزب القومي.

القبيات ومشمش إلى التوافق

«شرارة التوافق» انطلقت من القبيات، كبرى البلدات المارونية في عكار، والتي يبلغ عدد ناخبيها 12 ألفاً، والتي شهدت طوال السنوات الماضية معارك طاحنة بين الناخبين الأقوى، التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية»، إضافة إلى حيثية آل حبيش وآل الضاهر. إلا أنها هذا العام تمكنت من إحلال التوافق بين كل من النائب جيمي جبور والنائب السابق هادي حبيش وحزب القوات اللبنانية ممثلاً بالدكتور إيلي الزريبي، وفاعليات العائلات، على المرشح ميشال عبدو نجل الرئيس الحالي عبدو عبدو، والذي وقع عليه الخيار بسبب الحيثية التي يتمتع بها وتجعله مقبولاً من الجميع، كما تمّت مناقشة عدد من المشاريع الإنمائية التي ستكون ضمن البرنامج البلدي للائحة التوافقية التي سيتم الإعلان عنها بعد التوافق على أعضاء ممثلين لأغلب شرائح المجتمع القبياتي وأحيائه.

التوافق الثاني، شهدته بلدة مشمش في منطقة جرد القبيطع، حيث نجحت الفاعليات والمغتربون في تجنيب البلدة معركة كسر عظم بين عائلات: بركات، قمر الدين، الحرابتة، العس، طالب، الحولي. وجاء التوافق بتشجيع المغتربين من أبناء البلدة المقيمين في أستراليا (حوالي الـ5 آلاف ناخب)، حيث قدّم رجل الأعمال سرحان بركات خلال الاجتماع 150 ألف دولار للمجلس البلدي كهدية للتوافق، كما أقدمت بقية المغتربين على دعم البلدية التوافقية، فأعلنت عائلة قمر الدين تبرّعها بمبلغ 320 ألف دولار، ووعد آخرون بتأمين مبالغ يصل مجموعها إلى مليوني دولار.

وحمّل المرشح السابق للانتخابات النيابية محمد بدرا ، الذي خاض عملية التوافق بكل تفاصيلها، خلال احتفال إعلان التوافق، كل من يترشح مسؤولية خسارة المساعدات والمشاريع الإنمائية المقدّمة من المغتربين، وتمّ تكليف الشيخ محمود إسماعيل برعاية التوافق والتنسيق مع العائلات التي تقوم بتسمية ممثّليها في المجلس.

«عدوى المغتربين» في مشمش انتقلت إلى البلدات المجاورة، حيث أعلن المغترب أسامة الرفاعي التبرع بـ 200 ألف دولار أسترالي للمجلس البلدي في بلدة القرقف في حال التوافق على لائحة موحّدة، خصوصاً أن الأجواء في البلدة مشحونة للغاية، إذ إن رئيس بلديتها يحيى الرفاعي هو من ارتكب جريمة قتل الشيخ أحمد الرفاعي.

أما بلدة فنيدق، كبرى بلدات جرد القبيطع (17 ألف ناخب) فتتربع في إعلان خياراتها الانتخابية، في ظل الانقسام الحاد بين الأقطاب السياسيين الأساسيين وبسبب كثرة اللاعبين. فهي بلدة مفتي عكار الشيخ زيد بكار زكريا، ويخوض إلى جانبه كل الاستحقاقات منسّق عام تيار المستقبل رئيس اتحاد بلديات جرد القبيطع عبد الإله زكريا، إضافة إلى حيثية النائب وليد البعريني، والجماعة الإسلامية والنائبين السابقين خالد زهرمان ومحمود المراد. وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً سيُعقد خلال اليومين المقبلين للبحث في إمكانية تجنيب البلدة معركة حامية في ظل الظروف الصعبة، إضافة إلى توجه المفتي زكريا لإصدار بيان يعلن فيه الوقوف على الحياد وعدم التدخل في الاستحقاق الانتخابي في كل البلدات.

تفضّل القوى السياسية تفادي الدخول على خط الصراعات العائلية لئلا تترك انعكاساتها على الاستحقاق النيابي (مروان بوحيدر)

اعتراضات مستشاري سعد على بهيّة!

استغرب متابعون عدم انتقال النائبة السابقة بهيّة الحريري إلى بيت الوسط بعد لبدء التحضيرات للانتخابات النيابيّة. وفيما عُزي ذلك إلى انصرافها للعمل على إعلان لائحة توافقيّة للانتخابات البلدية في صيدا قبل أن تنتقل في المرحلة المقبلة إلى بيروت، قالت مصادر مطلعة إن مقربين من الرئيس الحريري سجّلوا اعتراضاً لديه على تسليم إرث المستقبل إلى عمّته، وعلى رأس هؤلاء مُستشاراه غطّاس خوري وهاني حمّود، إضافةً إلى رئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعيّة» أحمد هاشمية. وأبلغ خوري وحمّود الحريري رأيهما أثناء زيارته الأخيرة لبيروت في شباط الماضي، واعتبرا أن الأفضل له الاستمرار في الاعتكاف بدلاً من تسلّم شخصية أخرى إرثه السياسي، كذلك أبلغاه أنهما لن يُغيّرا آلية التنسيق المعتمدة بالتواصل المباشر معه.

كذلك عبّر هاشميّة عن الانزعاج من تعيين العمّة «وليّة الأمر» في بيروت، باعتباره ابن العاصمة وتمكّن خلال السنوات الماضية من بناء شبكة علاقات كبيرة لن «يورثها» إلى المقربين من النائبة السابقة، وأبلغ رئيس «المستقبل» بأنه سيستمر في التنسيق المباشر معه.

في سياق منفصل، لفتت مصادر متابعة إلى أنّ الحريري غير متحمّسة لخوض الانتخابات النيابيّة في صيدا أو في بيروت، وأن دورها سيُنحصر بترؤس كتلة «المستقبل» في بيت الوسط في غياب الرئيس الحريري، فيما سيترشّح نجلها أحمد عن أحد المقعدين النيابيين في مسقط رأسه.

ويعمل «المستقبليون» على تركيب ماكينة انتخابيّة جديدة بعدما خسروا عدداً من الرموز الأساسيّة فيها في السنوات الماضية، إضافةً إلى درس الأسماء التي ستترشّح عن المقاعد السنيّة في العاصمة من دون أن تكون بالضرورة محسوبة بالمباشر على «التيّار»، إضافةً إلى بعض الأسماء المسيحيّة من بينها النائب السّابق نزيه نجم عن المقعد الأرثوذكسي.

وتنسحب تحضيرات اللوائح والماكينات الانتخابيّة على جميع المناطق التي يتواجد فيها «المستقبل»، وإن كانت الأسماء بمعظمها من النوّاب الحاليين أو السابقين. كما يجري درس إمكانية انضمام النائبين محمّد سليمان ووليد البعريني إلى لوائح «المستقبل»، خصوصاً أنّ الأوّل غير مرضي عنه من السعودية بعدما زار قطر أخيراً، فيما أثار الثاني ردود فعل سلبية بعد كلامه عن التطبيع.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

شدّ حبال بين «القوات» والكتائب في بلدية بيروت

فيما تغلّف الضبابيّة بين القوى السنيّة المشهد الانتخابي البلديّ في بيروت، تُحاول القوى المسيحيّة تثبيت حصصها في اللائحة التوافقيّة المنوي تشكيلها. وعلمت «الأخبار» أنّ مقعدين (أرمن كاثوليك وأرمن أرثوذكس) من مقاعد الأرمن الثلاثة سيذهبان إلى حزب «الطاشناق»، على أن يكون العضو الأرثوذكسي الثاني من حصّة «الهانشاق».

في المقابل، يدور خلاف غير معلن بين حزبَي «القوات اللبنانية» والكتائب اللبنانيّة على خلفيّة تقاسم المقاعد، إذ تقول مصادر متابعة إنّ النائب نديم الجميّل أبلغ الأمين العام لتيّار المستقبل أحمد الحريري باسم مرشّح الكتائب القبادي في الحزب الكس بريدي، وأن الحزب يريد رفع حصّته إلى مقعدين، في ظل إشارات إلى أن المرشح الثاني سيكون من حصّة المصرفي أنطون الصحناوي. وهو ما دفع «القوات» إلى طلب رفع حصتها من ثلاثة مقاعد إلى أربعة، لقطع الطريق على الصحناوي.

وإذا كان الحزبان يختلفان على الحصص، فإنّهما متفقان على إقصاء «التيار الوطني الحر» عن المجلس البلدي عبر ترك مقعد إنجيلي أو سرياني يؤول إلى «العونيين»، ما قد يؤدي إلى إخراج «التيار» من اللائحة الائتلافيّة.

في المقابل، تؤكّد المصادر أن لا اتصالات جديّة من الجانب السني فُتحت مع متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة الذي يصرّ على إعادة دعم ترشيح نائب رئيس المجلس البلدي الحالي إيلي أندريا. ويتردّد أنّ «القوات» ترفض أندريا، وقد تتّجه إلى إبعاده عن الركيبة، ما قد يثير غضب المطرانيّة ويؤدي إلى مزيد من التعقيد.

(هيثم الموسوي)

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
انتقلت إلى رحمة الله تعالى في كندا
المرحومة رشا رياض رعد
(زوجة المهندس محمد جابر)
أولادها، المهندس رمزي جابر والسيد يوسف جابر
والدها، الأستاذ رياض رعد
والدتها، جمال حمدون
شقيقها، الدكتور وليد رعد، زوجته، ميريلا داغر
تقبل التعازي يوم الخميس الواقع في ١٠ نيسان ٢٠٢٥ في حسينية الشياح من الساعة الثانية حتى الساعة الرابعة عصرًا
ويوم السبت الواقع في ١٢ نيسان ٢٠٢٥ في جمعية التخصص والتوجيه العلمي الرملة البيضاء - قرب مركز أمن الدولة من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة عصرًا
الأسفون، ، آل رعد، آل حايز، آل حمدون، آل داغر وعموم أهالي الغبيري والنبطية

أهالي «حي السلم» في رياق ممنوعون من الاقتراع

سامر الحسيني

على مدى 26 عاماً، حُرم أهالي حي السلم في بلدة رياق في البقاع الأوسط من حقهم في المشاركة في الانتخابات البلدية، رغم أن الحي يقع ضمن النطاق الإداري لبلدية رياق وتتبع عقاراته منطقة رياق العقارية.

ويعود منع أهالي الحي، وجلُّهم من آل طالب، من الاقتراع في الانتخابات البلدية إلى انتخابات عام 2004، عندما عملوا ضد لائحة رئيس البلدية الراحل جوزف الكعدي. وبعد اتصالات سياسية وحزبية، حضر موظف من سراي زحلة آنذاك وأقفل قلم الاقتراع. ومذّاك، لم تُدرج أسماء الناخبين في الحي على لوائح الشطب للانتخابات البلدية، ولم يخصص قلم اقتراع للحي في استحقاقي 2010 و2016 البلديين ولا في الاستحقاق المقبل لاختيار ممثليهم المحليين، فيما يمارسون حقهم في انتخابات المقعد الاختياري وفي الانتخابات النيابية!

يشار إلى أن عدد الناخبين من آل طالب يصل إلى نحو 520، وكانوا أساساً مدرجين في سجلات رياق الفوقا، ويعدّون من أولى العائلات التي سكنت المنطقة، وتبدأ أرقام سجلاتهم من رقم 1 إلى 15. وتم نقل سجلاتهم إلى حي السلم بعد إنشائه، شأنهم شأن أهالي رياق الفوقا وحي السعيدي في البلدة.

وراسلوا البلدية من دون جدوى، كما «اتصلنا بنواب المنطقة ولم نلقَ آذاناً صاغية»، بحسب أحد فعاليات الحي، مشيراً إلى «أن هذا الحرمان ليس مجرد خطأ إداري، بل هو استبعاد مقصود لنا ولم نلقَ الديموقراطية. إذ إن هناك قراراً بحرماننا من التصويت البلدي في رياق نظراً إلى التقارب في أعداد الناخبين بين الطوائف المسيحية والإسلامية». وأوضح «أننا ضحية هواجس تغيير الهوية الطائفية لرئيس بلدية رياق - حوش حالا. فالتيار الوطني الحر يرفض إعادة أصوات حي السلم إلى نطاق بلدية رياق، وهو ما لا يضير القوات اللبنانية، فيما لا يريد الثنائي الشيعي إثارة إشكال طائفي في هذا الوقت».

(هروات بو حيدر)

ووجّه أهالي الحي أخيراً، عبر محافظ البقاع القاضي كمال أبو جودة، كتاباً إلى وزير الداخلية أحمد الحجار يتضمن تفاصيل القضية، مؤكدين «عدم وجود أي مسوّغ قانوني لحرمانهم من التصويت»، وأن «غياب صندوق انتخابي مخصص للحي يشكل خرقاً واضحاً للدستور وانتهاكاً لحقوق الأهالي المدنية والسياسية»، مؤكدين أن «حقهم في التصويت هو جزء أساسي من انتمائهم إلى بلدتهم رياق، واستمرار هذا الوضع غير القانوني يلحق الضرر بحقوقهم السياسية والإدارية، ويهدد مبادئ الشفافية والديموقراطية في إدارة الشؤون المحلية»، مطالبين بـ«التدخل العاجل لإيجاد حل عادل ومنصف، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 1999، وتخصيص صندوق انتخابي بلدي للحي، ورفع أي قيود تحول دون مشاركة سكانه في الانتخابات».

أبو جودة أشار إلى أن الموضوع الذي بعود إلى تاريخ سابق لتوليه مهماته وبات في عهدة وزير الداخلية، فيما زار الأهالي النائب جورج عقيص الذي أكّد أنه «سيعمل على إيجاد حل يعيد لهم حقوقهم، ولكن بعد الانتخابات الحالية لأن الوقت لم يعد يسمح بأي حلول حالياً»، فيما يبدو أن الحل المنشود سيكون باستحداث نطاق عقاري وبلدي للحي يسلخه عن البلدة الأم.

تقرير

القرض الدولي للإعمار: 25 مليون دولار... للإدارة!

ماهر سلامة

أصدر البنك الدولي مشروع المساعدة الطارئة في لبنان، وهو «مشروع يدعم الترميم العاجل وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية المتضررة والخدمات الأساسية والإدارة المستدامة للأنقاض» بحسب البنك. يحتاج هذا المشروع إلى تمويل يبلغ نحو مليار دولار وهي غير متوافرة حالياً. لذا، خصّص البنك الدولي للاحتياجات الأكثر إلحاحاً، قرضاً للبنان من «صندوق التمويل الأوّلي» بقيمة 250 مليون دولار يتوزّع على أربعة عناصر أساسية، من بينها 10% تذهب لكلفة إدارة المشروع. أما الباقي، أي 225 مليون دولار، فهو المبلغ الذي سيقترضه لبنان من أجل تغطية جزء يسير جداً من الحاجات والأولويات. ويأتي ذلك، رغم أن الاعتماد على المصادر المحلية، أي من حزب الله مباشرة، أظهر فعالية أكبر في عملية الترميم الجزئي والإنشائي وتسديد كلفة الإيواء وبدلات الأثاث، إذ سدّد الحزب حتى الآن أكثر من 800 مليون دولار، أي 3,2 أضعاف ما يقدّمه البنك الدولي من قرض مشروط. كما إن البلديات وفّرت سلّة واسعة من الحاجات الأولية بعد الحرب، سواء ما يتعلّق برفع الركام أو بتأمين الخدمات الأساسية للعائدين إلى المناطق التي لم تتضرّر بشكل كبير.

يعتمد البنك الدولي على مجلس الإنماء والإعمار، لتنفيذ جميع عناصر المشروع، بحيث سيتم إنشاء وحدة إدارة مشروع مخصّصة داخل المجلس، ما يعني أن الأموال ستكون في يد هذا المجلس. وهذا الأمر هو ضمن أحد الشروط الأساسية التي فرضتها الجهات الأميركية على لبنان من أجل تسيير مشروع القرض، كما تبلّغ به أيضاً وزير المال من ممثلي صندوق النّقد الدولي في زيارتهم الأخيرة إلى لبنان.

يقسم البنك الدولي خطّة إنفاق الـ250 مليون دولار إلى أربعة عناصر:

- العنصر الأول هو عنصر الاستجابة الفورية. وبحسب تقديرات البنك يحتاج إلى تمويل بقيمة 60 مليون دولار لا يتوافر منها سوى 30 مليون دولار من قرض البنك الدولي. وسيخصّص هذا المبلغ لتأمين بيئة تسهّل عملية العودة إلى الوضع الطبيعي، إضافة إلى التعافي. ومن ضمن هذه الإجراءات وضع خطة متكاملة للردم الناتج من الحرب، وهي سلسلة تبدأ برفع الأنقاض ثم نقلها إلى مواقع مؤقتة حيث تخضع لعملية فرز، وأخيراً إعادة استخدام وتأهيل مواقع المحاجر القديمة عبر عمليات الردم وما إلى ذلك. كما قد تكون هناك حاجة إلى تدابير استجابة لتقليل الأضرار التي تلحق بالتراث الثقافي، وحماية الناس من المباني المتضررة بشدّة، وإعادة المباني المستخدمة لاستضافة اللاجئين إلى غرضها الأصلي، إضافة إلى إعداد إستراتيجيات وخطط حاسمة.

- العنصر الثاني هو «التعافي السريع للخدمات الأساسية والبنية التحتية الحيوية». وبحسب تعريف البنك الدولي، هذا يتضمّن مهمات الإنقاذ والبحث (وهو أمر متأخر الآن بعد انتهاء الحرب بنحو 5 أشهر)، إضافة إلى الإدارة العامّة، وتأمين المياه والمأوى والخدمات الصحية والتعليم والطاقة والاتصالات والخدمات الاجتماعية. يُقدّر البنك الدولي أن كلفة هذا العنصر تبلغ 645 مليون دولار، لكن ما سيخصص من القرض يقتصر على 195 مليون دولار.

يمكن الفصل في هذا العنصر بين أمرين مهمين: الأوّل، إعادة الخدمات الأساسية التي يفترض أن تقدّمها الدولة، وهو ما يحتاج، بحسب تقديرات البنك الدولي، إلى 420 مليون دولار متوافر منها 175 مليون دولار. وهذه الخدمات تتضمن الكهرباء والماء والصحة والتعليم وغيرها. هذا العنصر يتضمّن إعادة هذه الخدمات في أسرع وقت ولو بشكل مؤقّت حتى يتم ترميم البنى التحتية الأساسية لهذه الخدمات بشكل مستدام. وفي هذا العنصر يقول البنك الدولي إن الأولويات للعمل على هذه الخدمات الأساسية ستكون أولاً للمناطق التي شهدت أضراراً قليلة، لأن العودة إلى هذه المناطق كانت سريعة والناس الذين عادوا إلى مناطقهم يحتاجون إلى هذه الخدمات بشكل عاجل أكثر من المناطق التي تعرضت لأضرار كبيرة جداً وهي غير قابلة للحياة. كما الأولوية تذهب إلى المناطق ذات التركّز السكاني المرتفع. وأخيراً، الأولوية تذهب أيضاً إلى المناطق التي كانت تملك حركة اقتصادية أكبر قبل الحرب. الثاني، هو ترميم البيوت. وهو العامل الأساسي لعودة الناس إلى مناطقها. يتعامل هذا العنصر من الخطّة مع الأضرار الطفيفة فقط، بما يُقدّر بنحو 20 مليون دولار متوافرة من البنك الدولي، على أن يُستهدف أصحاب المنازل المتضررة الفقراء كأولوية، بحيث يتوقّع البنك الدولي أن 40% من الـ43200 منزل المتضررة بشكل طفيف هم من الفقراء، وسيأخذ كل بيت مساعدة أقصاها 1000 دولار للأسرة. عملياً هذا المبلغ غير كافٍ للحديث عن إعادة مساكن، علماً أن جزءاً كبيراً من البيوت المتضرّرة بشكل طفيف ومتوسط قد تلقّى بالفعل تعويضاً من حزب الله بعد الحرب. ويبقى تقدير البنك الدولي أن هذه العملية ستحتاج إلى 205 ملايين دولار تضاف إلى الـ20 مليون دولار.

- العنصر الثالث، «إعادة بناء البنية التحتية الحيوية والخدمات الحيوية بشكل مستدام وقوي». يُقدّر البنك الدولي أنه يحتاج إلى 270 مليون دولار يتوافر منها من القرض نحو 15 مليون دولار. علماً أنه، بحسب البنك الدولي، يحتاج إعادة إعمار البنى التحتية بشكل تام إلى نحو 2,4 مليار دولار، لكن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل، وهذا البرنامج يستهدف المساعدات السريعة والطارئة. وهذا العنصر ينقسم إلى قسمين؛ الأوّل يتعلّق بدراسات الجدوى والتصميمات، إضافة إلى خدمات استشارة لمشاريع ترميم البنى التحتية والخدمات الأساسية. ويقدّر البنك أن هذا القسم يحتاج إلى نحو 20 مليون دولار، متوافر منها 15 مليون دولار من البنك الدولي. أما القسم الثاني فيعنى بإعادة إعمار البنى التحتية والخدمات الأساسية التي تُصنّف تحت الأولوية القسوى.

- العنصر الرابع، يتعلّق بإدارة المشروع، وهو ما يحتاج إلى تمويل بقيمة 25 مليون دولار يتوافر منها عبر القرض نحو 10 ملايين دولار. سيموّل هذا العنصر الخدمات الاستشارية وغير الاستشارية والتدريب وتكاليف التشغيل لدعم وحدة إدارة المشروع في أنشطة الإدارة والتنفيذ في إطار المشروع.

(هيثم الموسوي)

> سدّد حزب الله أكثر من 800 مليون دولار لتغطية كلفة الإيواء والترميم

الحدث

مقترح مصري جديد قيد النقاش
إسرائيل متمسّكة بإدامة الحرب

القاهرة - الأخبار

على الرغم من الإشارات الإيجابية التي تلقّتها القاهرة من واشنطن، أول أمس، بالتزامن مع زيارة رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى الولايات المتحدة، تجري المحادثات بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بإيقاع «أبطأ بكثير» من ما كانت تأمله مصر، وخصوصاً في ما يتعلق بإدخال المساعدات إلى القطاع. ويأتي ذلك في وقت لا يزال فيه المقترح المصري المعدّل كإطار

> ترى مصر أن الأعداد التي تطلب إسرائيل الإفراج عنها «مبالغٌ فيها»

لصفقة تهدئة جديدة، قيد المناقشة مع الجانب الإسرائيلي، علماً أنه يتضمّن تهدئة لمدة تصل إلى 70 يوماً، في مقابل إفراج المقاومة عمّا بين 7 و10 أسرى إسرائيليين أحياء لديها، إلى جانب عدد من الجثث.

وبحسب مسؤول مصري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن «إسرائيل تريد تسلّم نصف أسراها الأحياء على الأقل، في مقابل الموافقة على هدنة لشهرين، يتخلّلها حصول قطاع غزة على قدر يسير من المساعدات التي تسمح بتسيير الحياة مؤقّتاً، ودخول مفاوضات مفتوحة من دون قيود حول المرحلة المقبلة». وإذ يُقدّر عدد الأسرى الإسرائيليين الأحياء إلى ما قبل استئناف العدوان على القطاع بنحو 22 شخصاً على الأقل، تأمل القاهرة في أن «يكون هذا العدد كافياً لإطالة أمد التهدئة المؤقّتة، وخصوصاً في ظل التقديرات المصرية بوقوع سيناريوات سيئة على المستوى الإنساني في القطاع، مع اكتمال تسليم الأسرى». ويضيف المسؤول أنه «في ظل عدم وجود رغبة إسرائيلية في إنهاء الحرب، من شأن تطبيق المقترح المصري، تأجيل استكمالها، وسط آمال في تحقيق مكاسب مستقبلية ما قد تضمن إنهاءها».

وفي وقت عكفت فيه القاهرة، خلال اليومين الماضيين، على مواصلة الاتصالات مع تل أبيب بشكل مكثّف، حول مقترحها، لم تُصدر إسرائيل أي موقف رسمي منه حتى الآن، فيما تواصل دعمها العلني لمقترح المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، والذي ينص على إطلاق سراح الأسرى على دفعتين، تشمل الأولى 11 أسيراً حياً و16 جثماناً. وترى مصر أن الأعداد التي تطلب إسرائيل الإفراج عنها «مبالغٌ فيها، خصوصاً في ظل رفض الجانب الإسرائيلي الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من أصحاب المحكومات العالية في مقابل ذلك»، وفقاً للمسؤول. ويضيف الأخير أن القاهرة «تنتظر رداً إسرائيلياً بشأن بعض النقاط التي جرى نقاشها، وبينها طريقة إدخال المساعدات». وفيما «طلبت إسرائيل تعديلات على مسألة تواجدها العسكري في غزة بموجب الاتفاق، من المنتظر أن تُبحث هذه الأمور مع الفرق الفنية المعنية بالتفاوض على مستويات متوسطة، خلال الساعات المقبلة»، وفقاً للمصدر نفسه.

وفي هذا الوقت، استكمل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، زيارته إلى القاهرة أمس، حيث رافقه نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى منطقة العريش بالقرب من الحدود مع غزة. ووسط تجمّع الحشود الشعبية في العريش ورفح، تفقّد ماكرون تجهيز المساعدات، ومستشفى العريش، والتقى عدداً من المرضى والجرحى الفلسطينيين والطواقم الطبية والإغاثية. ومن هناك، أشار إلى أن غزة يعيش فيها مليونا شخص «محاصرين»، رافضاً أن يتم التحدّث عنها كـ«مشروع عقاري»، في إشارة إلى آمال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في تحويل القطاع إلى «ريفييرا الشرق الأوسط»، وهو رفض رأى مسؤولون مصريون، في حديثهم إلى «الأخبار»، أنه يعكس «دعماً فرنسياً واضحاً للموقف الفلسطيني حتى في ظل رفض الاعتراف بسلطة المقاومة على القطاع، الأمر الذي تسعى القاهرة للبناء عليه إيجاباً على الصعيد العالمي».

وإذ دعا ماكرون إلى استئناف إدخال المساعدات إلى غزة «في أسرع وقت ممكن»، مؤكداً أن ذلك هو «أولوية الأولويات»، ومنبّهاً إلى أن «الوضع اليوم في غزة لا يمكن التساهل معه. وهو لم يكن أبداً بهذا السوء»، فقد ثمّن المسؤولون «اهتمام ماكرون بالجانب الإنساني بصورة لافتة وحرصه على الحديث مع الأطفال المصابين». وفي هذا الإطار، يعوّل المصريون على الدور الفرنسي في «إدخال مساعدات إنسانية لصالح الفلسطينيين فور تطبيق التهدئة، والدفع أوروبياً في الاتجاه نفسه». وبحسب المسؤولين المصريين، فإن نظراءهم الفرنسيين تحدّثوا عن خطط للتحرك من أجل الضغط على إسرائيل أوروبياً على نطاق أوسع، مع تأكيد رفض أي مخططات لتهجير الغزيين، وتطمينات إلى أن باريس ستدعم تمويل إعادة إعمار القطاع، بالإضافة إلى المساعدات الإغاثية التي ستُرسل لدعم بقاء الفلسطينيين في أراضيهم. ويأتي ذلك وسط حديث عن ترتيب تفاهمات مشابهة في القريب العاجل، مع رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، والمستشار الألماني فريدريش ميرتس.

يعوّل المسؤولون المصريون على الدور الفرنسي في «إدخال مساعدات إنسانية» إلى القطاع فور تطبيق التهدئة (أ ف ب)

تقرير

الخناق يضيق حول أمين سلام

رلى إبراهيم

تمكّنت لجنة الاقتصاد النيابية برئاسة النائب فريد البستاني من إيصال ملف الرشاوى والفساد في وزارة الاقتصاد إلى خواتيمه، مع إصدار قاضي التحقيق الأول في بيروت بلال حلاوي أمس مذكّرة توقيف وجاهية بحق كريم سلام، شقيق وزير الاقتصاد السابق أمين سلام، بعد استجوابه في دعوى النيابة العامة المالية ضدّه بجرم الاختلاس وابتزاز شركات التأمين والإثراء غير المشروع.

ويعقد حلاوي جلسة الخميس المقبل للاستماع إلى ثلاثة شهود في الملف، هم جورج ماتوسيان صاحب «شركة المشرق للتأمين»، وفادي تميم مستشار وزير الاقتصاد السابق، ونقيب خبراء المحاسبة إيلي عبود. وقد وردت أسماء الثلاثة في التحقيق (.https://www.al-akhbar.com/Politics/384133). إذ إن ماتوسيان واحد من أصحاب شركات التأمين الذين تعرّضوا للابتزاز من شقيق الوزير ومستشاره، ما دفعه إلى تقديم شكوى ضدهما مستنداً إلى مقطع فيديو يظهر فيه تميم وهو يتقاضى الرشاوى منه في مكتبه، علماً أن الخلاف كان على قيمة الرشوة. أما تميم الذي سبق أن أوقف وقضى عقوبته في السجن وخرج قبل مدة قصيرة، فكان يعمل تحت إمرة كريم سلام بغطاء رسمي كامل من الوزير السابق. فيما يعتقد بأن عبود المنتمي إلى القوات اللبنانية أعدّ وسلام استراتيجية الانقضاض على شركات التأمين التي تعثّرت بعد انفجار المرفأ، وكان عرّاب صفقة إخضاع هذه الشركات للتدقيق تحت طائل سحب التراخيص منها أو عدم تجديدها في حال لم تلتزم بالمبلغ المفروض عليها، ما حقّق للمرتكبين أرباحاً طائلة. وقد حضر عبود أمس إلى شعبة المعلومات للاستماع إليه بعد إحالة الملف إليها من النائب العام التمييزي القاضي جمال الحجار بعد الإخبار الذي قدّمه بستاني ولجنة الاقتصاد.

ما سبق ينتهي عند الوزير سلام كونه «الراعي الرسمي»

> لجنة الاقتصاد تفتح ملف ابتزاز صناعيين للحصول على تراخيص والمتاجرة بإجازات الاستيراد والتصدير

لكل هذه الأعمال التي لم تكن لتحصل سوى بموافقته وبحمايته وبتأمينه غطاء، لشقيقه وتميم وعبود لابتزاز الشركات بقوة الدولة. وقد رفض الوزير السابق مراراً حضور جلسات لجنة الاقتصاد رغم استدعائه أكثر من مرة، محتمياً بحصانته الوزارية، ومعتبراً أن ثمة «مؤامرة» ضده. ومع دخوله نادي الوزراء السابقين، بدأ البحث عن حصانة أخرى، فبعدما كان قد علّق قيده في نقابة المحامين في بيروت عند تعيينه وزيراً، أعاد تفعيله غداة تركه الوزارة وطلب نقل تدرّجه من نقابة بيروت إلى نقابة المحامين في طرابلس التي وافقت على انتسابه.

وفور موافقة نقابة الشمال على الملف، علت الاعتراضات حول قبوله مع شكوك حول سرعة إتمام الإجراءات، خصوصاً أن صاحب الطلب تحوم حوله شبهات وجرى منعه من السفر ويحقّق القضاء في ملف يشمله ومستشاره الشخصي وشقيقه الذي جمّدت هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان حساباته الخاصة وحساباً يديره لمصلحة الوزير.

وتقدّمت المحامية باسكال أيوب عضو مجلس نقابة طرابلس قبل أسبوع بدعوى أمام محكمة الاستئناف المدنية لإبطال قرار النقابة قبول طلب انتساب سلام إليها. وقالت أيوب في معرض الدعوى إن الوزير السابق أعاد قيده كمتدرّج لدى نقابة المحامين في بيروت بعد تشكيل حكومة جديدة، ثم قبل انتسابه إلى نقابة المحامين في طرابلس وليس فقط نقل قيده، مع رفض ديوان النقابة إطلاعها على ملفّ طلبه. وطلبت أيوب من النقيب سامي الحسن «إطلاع المجلس على التقرير الذي تعدّه النقابة بشأن سلام أو إطلاعنا على قرار قبول التدرّج لنبني تعليقنا وفق الأصول قبولاً أو رفضاً وليُبنى على الشيء مقتضاه».

غير أن مصادر مجلس النقابة أكّدت اطّلاع أيوب وموافقتها في الجلستين المنعقدتين لمناقشة ملف سلام على انتسابه و«ثمة محاضر تثبت ذلك». وأوضحت أن الموافقة «أُعطيت للوزير السابق بعد تأمين كل المستندات وإفادة من نقابة بيروت تثبت أن لا حكم عليه، وبالتالي أتيح له الانتساب إلى النقابة في طرابلس، وهو أمر بديهي، وحصل بإجماع الأعضاء الخمسة بمن فيهم أيوب التي وقّعت مرتين على الموافقة»، فضلاً عن أنها «تقدّمت بدعوى بعد انقضاء المهلة القانونية للاعتراض أي عند تقدّم لجنة الاقتصاد بإخبار بحق سلام لأغراض شعبوية». ووصفت المصادر ما يحصل بأنه «افتراء على نقابة طرابلس، إذ ما الفرق إذا كان منتسباً إلى نقابة بيروت أم نقابة الشمال؟ ألا يمتلك الحصانة نفسها في الحالتين؟ فضلاً عن أن النقابة لا تمنحه الحصانة ولا تحميه إذا لم يرتكب أي جرم خلال ممارسته مهنة المحاماة، فكيف إذا كان الجرم - إن ثبت - حصل عندما كان تدرّجه معلّقاً؟!».

وتشكّل هذه المسألة محور اجتماع لجنة الاقتصاد النيابية اليوم. وقال البستاني لـ«الأخبار» إنه في صدد التوجه بالكلام إلى نقابة المحامين في الشمال بعد قبول انتساب سلام. كما ستتطرق الجلسة إلى ملف فساد آخر في وزارة الصناعة في عهد الوزير السابق النائب جورج بوشكيان الذي «سيحضر الاجتماع ويُستمع إليه بكل حسن نية»، كما قال البستاني الذي رفض الإفصاح عن فحوى القضية، فيما قالت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار» إن بوشكيان «يواجه اتهامات تتعلق بابتزاز صناعيين للحصول على تراخيص منشآت صناعية، إضافة إلى المتاجرة بإجازات الاستيراد والتصدير».

فوضى في محكمة الاحتلال «العليا»: القضاة هدفاً لأنصار اليمين

عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية، صباح أمس، جلسة للنظر في الاستئنافات المقدّمة من جهات متعددة ضد قرار إقالة رئيس «الشاباك»، رونين بار، وذلك بعد أن أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فقدانه الثقة به. وترأست الجلسة هيئة مؤلفة من قضاة ثلاثة

ركّزت المحكمة على الظروف المحيطة بقرار الإقالة (أ ف ب)

في المحكمة، وهم يتسابق عميت، نوعام سولبرغ، ودافنا باراك إيرز. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تبحث في حقّ رئيس الحكومة في إقالة بار أو عدمه، إلا أنها ركّزت على الظروف المحيطة بقرار الإقالة. وأتت هذه الجلسة في ظلّ تحقيقات يجريها كل من «الشاباك» والشرطة الإسرائيلية ضد ثلاثة من مستشاري نتنياهو، هم إيلي فيلدشتاين، يونتان أوريخ، وشروليك أينهورن، بتهمة تورّطهم في قضية «قطر غيت» وتلقّي أموال من دولة قطر، ما دفع جهات عدة في الكيان، إلى تقديم استئنافات إلى المحكمة العليا، زعمت فيها أن نتنياهو وقع في «تضارب مصالح»، ويريد إقالة رئيس «الشاباك»، دفاعاً عن مستشاريه المتّهمين.

ولم تخلُ الجلسة من مشاهد الفوضى، إذ حاول محتجّون من جمهور اليمين المتطرف اقتحام قاعة المحكمة وسط صراخ وهتافات غاضبة، ما اضطر سولبرغ إلى تعليقها مؤقّتاً. وبعدها استؤنفت الجلسة بالبث المباشر من دون حضور الجمهور، فيما أُجبر عدد من المسؤولين الأمنيين السابقين الحاضرين على مغادرة القاعة تحت حراسة مشدّدة بسبب تهديدات من المحتجين على دعمهم لرونين بار ورفضهم إقالته. وخلال الجلسة، طرح سولبرغ مقترحاً وصفه بـ«الحل الوسط»، يقضي بعرض مسألة الإقالة على «لجنة كبار المسؤولين»، في محاولة منه لإيجاد تسوية تخفّف من التوتر المتصاعد بين الحكومة والجهاز القضائي. وفي النهاية، قرّرت المحكمة العليا:

- إبقاء رونين بار في منصبه كرئيس لـ«الشاباك» حتى صدور قرار نهائي، مع منع نتنياهو من الإعلان عن خليفة له خلال هذه الفترة.

- السماح لرئيس الوزراء بإجراء مقابلات مع مرشّحين محتملين، ومنعه من استبعاد بار من الاجتماعات الأمنية.

- إلزام رئيس الحكومة ورئيس «الشاباك» بتقديم إفادات خطية إلى المحكمة خلال أسبوعين.

ويُنظر إلى هذه القرارات كمهلة مؤقّتة منحتها المحكمة للحكومة والمستشارة القانونية للتوصّل إلى تسوية سياسية أو قضائية حتى انتهاء «عيد الفصح» اليهودي. ويُفهم من ذلك أن القضاة يسعون لإيجاد مخرج يتيح استمرار العملية القانونية من دون تصعيد سياسي حادّ.

في المقابل، وفي مقابلة مع «القناة الـ14» اليمينية، قال وزير القضاء، ياريف ليفين، في وقت سابق أول أمس، إن «نتنياهو ليس ملزماً بالانصياع لقرار المحكمة العليا، في حال قرّرت إلغاء قرار الإقالة». وفي بيان له أمس، عبّر ليفين عن دعمه للجمهور اليميني الذي يعترض على صلاحية المحكمة النظر في القضية، قائلاً: «الصرخات التي سُمعت اليوم في قاعة المحكمة العليا هي صرخة الملايين الذين داس على حقوقهم وسلب منهم خيارهم الديمقراطي في صناديق الاقتراع، مجموعة من القضاة المتجرفين المنفصلين عن الواقع». وواصل ليفين هجومه على المحكمة العليا، وأضاف: «في السنتين الأخيرتين، منذ أن وضعت الإصلاح القضائي على الطاولة، خرجت الحقيقة إلى النور. لم يعد بالإمكان إسكات الشعب، المطالب بحرية حقيقية عشية عيد الفصح اليهودي»، في إشارة إلى خطة «الانقلاب القضائي» التي تسعى حكومة نتنياهو إلى تمريرها بهدف إضعاف سلطة القضاء.

من جهته، وصف رئيس المعارضة، يئير لبيد، ما جرى في المحكمة بأنه «أعمال شغب منسّقة واستغلال مخزٍ لألم عائلات ثكلى، من جانب نتنياهو ومقرّبيه». وقال إن «ما جرى في المحكمة العليا هو خطة بائسة لحكومة السابع من أكتوبر المجرمة، والتي تحاول استهداف حكم القانون والحياة المشتركة في إسرائيل».

(الأخبار)

على الغلاف

ما بعد «مفاجأة» ترامب لنتنياهو
أميركا - إيران: بداية مسار شاقّ

يحيى دبوق

لم يطل الوقت حتى بدأت الإشارات التكشّف حول أهداف استدعاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن بشكل عاجل، ومن دون تنسيق مسبق، إذ أعلن ترامب، خلال استقباله نتنياهو، بدء مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، وهو إعلان سرعان ما أكّده الجانب الإيراني، مع توضيح أن هذه المفاوضات ستكون «غير مباشرة». وفي مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، أشار وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى أن طهران ترى في الاتصالات الحالية «محاولة جادّة لتوضيح المواقف وفتح آفاق جديدة للدبلوماسية». وأضاف أن «المفاوضات غير المباشرة مع الأميركيين فرصة بقدر ما هي اختبار»، مشدّداً على ضرورة الاتفاق أولاً على «استحالة وجود خيار عسكري، وترامب يدرك ذلك»، مشيراً إلى انعقاد الجولة المقبلة من المحادثات غير المباشرة في سلطنة عمان، يوم السبت المقبل.

في المقابل، لم يصدر عن نتنياهو اعتراض علني على الخطوة الأميركية، غير أن ذلك لا ينفي حالة الحذر الشديد التي تبديها إسرائيل تجاه هذه المفاوضات، خصوصاً أنها لا ترى فيها المسار الأمثل للتعامل مع إيران، إذ إن تل أبيب كانت تأمل في أن يسلك ترامب خيارات أكثر قسوة وتشدّداً، شبيهة بالنموذج الليبي عام 2003، حينما جرى تفكيك القدرات النووية الليبية بعد تهديدات مكثّفة وترهيب بتبعات خطيرة. وعلى رغم ما يبدو من انحراف في المسار الحالي عن هذا النهج، يصرّ نتنياهو على أن الاتفاق مع إيران يجب أن يتبع المثال الليبي، بحيث تدخل القوات الأميركية لتفكيك المنشآت النووية بالكامل، تحت إشرافها وتنفيذها، في ما يراه السيناريو الوحيد «الجيد». وحَرّر تحذيره من احتمال «مماطلة الإيرانيين في المفاوضات»، مهدّداً بأنه في حال المماطلة، «ستكون البدائل عسكرية»، مؤكداً أن هذه النقاط جرى «نقاشها باستفاضة» مع ترامب.

> ترى إسرائيل في هذه المرحلة فرصة لتعطيل أي اتفاق محتمل، تعتبره ضعيفاً وفق معاييرها

وتدرك إسرائيل أن عليها، على أي حال، التعامل مع الاستراتيجيات والسياسات الأميركية المتّبعة في ملف إيران، وإن كانت ترى في هذه المرحلة فرصة لتعطيل أي اتفاق محتمل، تعتبره ضعيفاً وفق معاييرها، إذ هي تسعى لمنع الوصول إلى اتفاق يتيح لإيران الحفاظ على قدراتها النووية أو تطويرها مستقبلاً، كما حصل في اتفاق 2015. والأهم بالنسبة إليها، هو ضمان أن تشمل مفاوضات ترامب مع طهران ملفات أخرى، تتعلق بتقليص نفوذ الأخيرة الإقليمي وتأثيرها في المنطقة. ولهذا، سيبقى هدف إسرائيل الاستمرار في تعزيز التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة، ومحاولة ضمان عدم التوصّل إلى صفقة تعدّها غير كافية لمعالجة مخاوفها الأمنية والتهديدات التي تشعر بها من جانب إيران وحلفائها.

في المقابل، تعتمد استراتيجية ترامب في التعامل مع إيران على أسلوب التخويف والترهيب، واستخدام التهديدات العسكرية كأداة ضغط أساسية، وذلك بهدف دفع طهران إلى تقديم تنازلات عبر التفاوض. وهكذا، يجري توظيف الحديث عن احتمالية تنفيذ ضربات عسكرية إسرائيلية، تحظى بدعم أميركي في حالتي الهجوم والدفاع، لوضع إيران أمام خيارَين: إما القبول بشروط واشنطن أو مواجهة تصعيد عسكري قد يكون مدمّراً. غير أن ترامب لا يريد الالتزام بالكامل، بل يركّز على إيصال رسالة مفادها أن الخيار العسكري سيكون إسرائيلياً بالدرجة الأولى، ما يضفي غموضاً على موقفه الفعلي ويترك مساحة للمناورة.

وتتجلّى أهمية التنسيق الأميركي - الإسرائيلي هنا، ليس فقط عبر تعزيز القدرات الهجومية الإسرائيلية واستعدادات تل أبيب الدفاعية لصدّ أي رد إيراني محتمل، بل أيضاً عبر ضمان عدم ظهور أي تعارض أو تباين في المواقف بين الطرفين. ذلك أن سياسة الترهيب التي تعتمد على تهديدات إسرائيلية لا تتماشى مع أي تصريحات مُباينة قد تصدر من تل أبيب، أو تُلمّح إلى وجود خلافات بين الجانبين. ومن هنا، تأتي أهمية استدعاء نتنياهو إلى واشنطن، للتأكيد أنّ لا مجال لأي اختلاف في الرأي أو تعليقات سلبية بعد الإعلان عن بدء المفاوضات، إذ يرى ترامب أنه ينبغي أن تكون المقاربة الإسرائيلية متناغمة بالكامل مع الاستراتيجية الأميركية، للحيلولة دون استغلال طهران لأي شرخ بين الحليفين لتعزيز موقفها التفاوضي. ومن الواضح أن ما دار خلال الدقائق الثلاثين التي جمعت ترامب ونتنياهو، لم يكن سوى محاولة لضمان التنسيق المطلق بين الطرفين، وتأمين موافقة إسرائيلية على المسار التفاوضي الذي اختارته واشنطن، مع الحفاظ على وحدة الموقف بينهما كأداة ضغط إضافية على طهران. لكنّ السؤال يبقى: هل هذا يعني أن المفاوضات قد انطلقت بالفعل، وأن نتائجها ستكون مضمونة وفقاً لما تريده واشنطن وتل أبيب؟

المعطيات تشير إلى وجود فرق كبير بين بدء المسار التفاوضي والقدرة على استمراره، فضلاً عن إمكانات تحقيق نتائج تتوافق مع الرؤية الأميركية - الإسرائيلية، إذ إن الطريق مليء بالعراقيل والعقبات، سواء من ناحية الشروط المرتفعة التي يضعها كل طرف، أو محاولات إسرائيل المستمرة لتقويض أي تسوية تراها غير مناسبة. ورغم كل ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال الوصول إلى نتائج معيّنة، وإن كانت محدودة أو غير مكتملة. ولعل ما سبق، يتّضح من تصريحات وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، الذي تحدّث عن «جدار كبير من انعدام الثقة»، و«شكوك في صدق النية الأميركية»، مشيراً إلى أن الأمور تتعقّد مع إصرار واشنطن على اعتماد سياسة «الضغط الأقصى».

وفي المقابل، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مستشار الأمن القومي الأميركي، مايك والتز، قوله إن «أي اتفاق يجب ألا يسمح بإنتاج سلاح نووي أو صواريخ باليستية»، وإن الاتفاق يتطلب «نظام تفتيش يشمل كل المنشآت العسكرية»، وهو ما ترفضه طهران بشكل قاطع.

وعلى أي حال، يظلّ السؤال: هل يمكن لتل أبيب أن تقبل بأي اتفاق لا يتضمّن هزيمة مطلقة لإيران؟ أم أنها ستواصل العمل على إفشال المسار التفاوضي؟ حتى اللحظة، تبدو إسرائيل مصرّة على تعطيل أي اتفاق ترى فيه ضعفاً أو قصوراً عن تحقيق أهدافها الأمنية. لكنّ المؤكد هو أن ترامب ليس كغيره من الرؤساء الأميركيين السابقين، ولا يمكن التنبّؤ بردود فعله، وأن احتمالية تجاوزه للمعارضة الإسرائيلية في حال نجاح المفاوضات، واردة، كما احتمالية مراعاته المصلحة الإسرائيلية، وإن بنسبة مختلفة.

لم يصدر عن نتنياهو اعتراض علني على الخطوة الأميركية (أ ف ب)

وجوم في إسرائيل: ليس هذا ما تمنّاه «بيبي»

ختَم الامتعاض على الأوساط السياسية والإعلامية في إسرائيل، عقب إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بدء مفاوضات مباشرة بين واشنطن وطهران، وهو الأمر الذي بدا بمثابة مفاجأة غير سارّة للوفد الإسرائيلي المرافق لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال زيارة الأخير إلى واشنطن. ونقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن مصادر سياسية قولها إن «إسرائيل لم تكن على علم مسبق بالاتفاق الذي جرى بين ترامب والإيرانيين حول إطلاق مفاوضات مباشرة»، وإن «الصدمة كانت واضحة على وجوه أعضاء الوفد الإسرائيلي» لحظة الإعلان عن المفاوضات.

وفي صحيفة «معاريف»، رأت مراسلة ومحللة الشؤون السياسية، أنا برسكي، أن «ترامب أحرج نتنياهو علناً خلال البث المباشر»، معتبرةً أن الأهداف التي كان يسعى نتنياهو لتحقيقها عبر هذه الزيارة «تحطّمت على أرض الواقع»، وأشارت برسكي إلى أن نتنياهو، على رغم صدمته، سيحاول لاحقاً تقديم «تبريرات تحوّل الإحراج إلى مكسب أو على الأقل تخفف من وطأته»، لكنّ «الانطباع الأولي يتلخّص في كلمة واحدة: مفاجأة، وبثلاث كلمات: مفاجأة تقترب من الإذلال». وأضافت أن «حقيقة أن الرئيس الأميركي يواصل إيمانه بالمسار الدبلوماسي أمام إيران، يثير قلق نتنياهو، الذي لم يتمكّن حتى الآن من إقناع ترامب بأن الدبلوماسية لن تساعد، وستمنح إيران وقتاً ومساحة للمناورة».

وكان مراسل موقع «والا»، بارك رافيد، من جهته، أكثر حدّة في توصيفه للزيارة؛ إذ اعتبر أن نتنياهو عاد إلى تل أبيب «خالي الوفاض». وذهب رافيد إلى حد القول إن هذه الزيارة كانت «ربما الأفشل في الإطلاق»، مشيراً إلى أن ترامب رمى خلال اللقاء عدداً من «الكرات السياسية والأمنية والاقتصادية المصيرية بالنسبة إلى إسرائيل»، لكنّ نتنياهو أخفق «مراراً في التصدي لها. وأضاف: «جلس نتنياهو أمام الكاميرات، وابتسم وامتصّ الضربات بهدوء، لكن الوضعية كانت مُخجلة وحتى مهينة بالنسبة إليه، وعكست ضعفه السياسي وصعوبة تأثيره على سياسات ترامب، كما عكست اعتماده الكامل على الرئيس الأميركي». وتابع رافيد تحليله قائلاً إن نتنياهو كان يأمل في العودة من واشنطن بإنجاز يتعلّق بإلغاء الرسوم الجمركية أو تقليصها، لكن ترامب لم يمنحه حتى هذا المكسب. لا بل على العكس من ذلك، أوضح ترامب علناً أن إسرائيل تتلقى مساعدات عسكرية بقيمة أربعة مليارات شيكل، وأشار إلى أن «هذا كثير جداً»، وهو ما بدا كإشارة إلى عدم الحاجة إلى تقديم أي تنازلات إضافية للإسرائيليين.

وتابع مراسل «والا» أن نتنياهو حاول أيضاً طرح مسألة التحركات التركية في سوريا، وطلب من ترامب الضغط على الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لكن ترامب ردّ عليه بشكل واضح أمام الكاميرات: «إن كانت تواجهك مشكلة مع تركيا، فإنني سأتمكّن من حلها طالما أنك تتصرّف بمنطق، عليك أن تتصرف بمنطق». وختم رافيد تحليله بالتأكيد أن أهداف زيارة نتنياهو إلى واشنطن لم تتضح بعد بشكل كامل، مشيراً إلى أن كل ما حصل عليه الأخير حتى الآن يبدو فشلاً كاملاً، «إلا إذا تبيّنت تفاصيل إضافية في الأيام القريبة المقبلة».

بدوره، وصف الكاتب الصحافي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نداف إيال، المشهد داخل المكتب البيضاوي بالقول: «في لحظة محدّدة الليلة الماضية، ابتلع نتنياهو ريقه، وألقى نظرة سريعة إلى اليمين واليسار، وتحرّكت عيناه بسرعة، وعبس، ثم خفض رأسه. كان ذلك في الوقت الذي قال فيه الرئيس ترامب إن الولايات المتحدة تجري محادثات مباشرة مع إيران». وأضاف أن «الوفد الإسرائيلي لم يكن على علم بأن المفاوضات الأميركية – الإيرانية ستصبح علنية ورئاسية ومباشرة». وأردف أن ما يعتبره الإسرائيليون إنجازاً في هذا السياق يتمثّل في «التهديد الصريح الذي وجّهه ترامب ضد إيران إذا فشلت المفاوضات». وعلى الرغم من المفاجأة المدوّية التي تلقّاها نتنياهو في واشنطن، أشار إيال إلى أن الإنجاز الوحيد الذي حقّقه نتنياهو كان في ملف غزة، من خلال الحصول على «دعم كامل لأفعال إسرائيل، ورؤيتها بشأن الهجرة، بالإضافة إلى إشادة ترامب بأداء نتنياهو في الحرب ومحاولاته إخراج الرهائن من القطاع».

(الأخبار)

جولة تفاوض «استكشافية» السبت

طهران لواشنطن: الأولوية لـ«حُسن النية»

طهران - **محمد خواجوئي**

سواء «بشكل مباشر أو غير مباشر»، أصبح شبه محسوم أن المفاوضات الإيرانية - الأميركية ستنطلق، السبت المقبل، في العاصمة العُمانية، مسقط، في ما يُمثّل تطوّراً مهمّاً للغاية، وسط تصاعد التوترات الكلامية بين مسؤولي البلدين، وتزايد احتمالات المواجهة العسكرية بينهما. وأعلن وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، عبر «إكس»، أمس، أن بلاده والولايات المتحدة «ستجتمعان في عُمان لإجراء محادثات غير مباشرة رفيعة المستوى... إنها فرصة بقدْر ما هي اختبار... الكرة في ملعب الولايات المتحدة». وفي تصريح آخر، أكّد عراقجي الذي يزور الجزائر، أن «التفاوض غير المباشر هو الطريقة التي تقبلها إيران، ولم نحدّد موعداً لتحويل المفاوضات غير المباشرة إلى مفاوضات مباشرة»، موضحاً أنه «لم يتمّ وضع أيّ شروط مسبقة لبدء المفاوضات، وهدفنا الرئيسي هو تحقيق حقوق الشعب الإيراني ورفع العقوبات»، مضيفاً أنه «إذا جاء الجانب الأميركي إلى عُمان بإرادة حقيقية، فإنّنا بالتأكيد سنحقّق نتائج».

ووفقاً لمصدر دبلوماسي مطّلع، تحدّث إلى «الأخبار»، فإن المحادثات ستبدأ، السبت، بشكل غير مباشر، ولكن في حال حصول تقدّم، «يُرجَّح أن تتحوّل إلى مفاوضات مباشرة». وأضاف المصدر أنه «بالنسبة إلى إيران، من المهمّ أن تكون المفاوضات بنّاءة وجدّية ومبنيّة على الاحترام المتبادل، وإذا لزم الأمر، سيتفاوض الطرفان وجهاً لوجه». وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعلن خلال استقباله رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في البيت الأبيض، أول أمس، أن الولايات المتحدة ستبدأ محادثات مباشرة رفيعة المستوى مع إيران في شأن برنامجها النووي، معرباً عن أمله في التوصّل إلى اتفاق مع طهران، فيما أشار إلى أن «اجتماعاً كبيراً للغاية» سيُعقد الأسبوع الحالي، وإنّ التزم بتحذيره من أن الجمهورية الإسلامية ستكون أمام «خطر كبير» في حال فشل المحادثات.

وفي الإطار نفسه، أفادت وسائل إعلام رسمية إيرانية بأن عراقجي سيقود الوفد الإيراني المفاوض، بينما سيتولّى المبعوث الأميركي الخاص لشؤون الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، قيادة الوفد الأميركي، على أن يضطلع من الجانب العماني، وزير الخارجية بدر البوسعيدي، بأعمال الوساطة بين الجانبَين. وأوضحت الناطقة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، بدورها، أن «ما يهمّنا في هذه العملية هو التركيز على المصالح الوطنية والمتطلّبات المهمّة للشعب الإيراني». وقالت مهاجراني إن «إيران لطالما آمنت بالحوار، وإذا تحدّث الطرف الآخر بلغة الاحترام، فنحن مستعدّون للحوار»، مشيرةً إلى أن «التفاصيل الإضافية ستتّضح خلال سير المفاوضات، ولا يمكن الحديث عنها قبل ذلك».

وتأتي المفاوضات الإيرانية - الأميركية بعدما أعلنت طهران، في ردّها الرسمي على رسالة ترامب (26 آذار)، استعدادها للتفاوض غير المباشر مع الجانب الأميركي في شأن ملفّها النووي. وقبلها بأسبوعين، دعا الرئيس الأميركي، في رسالته إلى المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، إلى التوصّل إلى اتفاق مع طهران، مهدّداً في الوقت ذاته بمواجهة الجمهورية الإسلامية «عواقب وخيمة» إذا لم تقبل الاتفاق. ويتمثّل التحدّي الأهمّ الذي يواجه المفاوضات المرتقبة، في تحديد نطاقها وموضوعها؛ إذ وفي حين تصرّ طهران على أن تقتصر على الملف النووي، تسعى واشنطن إلى أن تتضمّن إعادة النظر في قضايا أخرى، بما في ذلك برنامج إيران الصاروخي، وسياساتها في المنطقة ودعمها لقوى المقاومة فيها، بالإضافة إلى الملف النووي.

وبالنظر إلى تجربة انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في عام 2018، يبدي المسؤولون والأوساط الرسمية في إيران تشكيكاً إزاء أيّ اتفاق جديد مع الولايات المتحدة. كما أنّ ثمّة مخاوف من أن أميركا لا تريد اتفاقاً «مربحاً للجانبين»، بل ستسعى إلى فرض مطالبها القصوى. وفي هذا الجانب، كتبت وكالة «مهر» للأنباء أن «الحوار غير المباشر في عُمان شرط أساسي للمفاوضات الحقيقية، ومن المؤكد أن الجانب الأميركي سيُظهر خلال الأيام المقبلة ما إذا كان يسعى إلى بدء مفاوضات حقيقية، أم أنه يسعى فقط إلى فرض مطالبه. إذا كان الأمر كذلك، فإن إيران وقائدها أثبتا أنهما لن يتسامحا مع أيّ ظروف غير مشرّفة ولو للحظة واحدة».

أفادت وسائل إعلام رسمية إيرانية بأن عراقجي سيقود الوفد الإيراني المفاوض (أ ف ب)

الغارات الأميركية مستمرة على صنعاء ومحافظات يمنية أخرى (أ ف ب)

فشل «القوة المميتة» يحرج واشنطن

عروض أميركية مكرّرة لليمن

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الوقت الذي كشّف فيه الطيران الأميركي غاراته على محافظات صنعاء ومأرب والحديدة، والتي استهدفها، ليل الإثنين - الثلاثاء، بأكثر من 25 غارة جوية استخدم فيها قنابل ارتجاجية، تسعى إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خلف الكواليس للتوصل إلى صفقة مع صنعاء التي تواصل ردودها على الغارات، ما يعني عملياً فشل سياسة القوة الساحقة في تحييد جبهة اليمن. وكشفت مصادر مطّلعة في صنعاء لـ«الأخبار»، أن إدارة ترامب عرضت على «أنصار الله»، عبر قنوات دبلوماسية إقليمية، وقف هجماتها ضد السفن الحربية التابعة لها في البحر الأحمر مقابل إنهاء أميركا حملتها الجوية، وهو ما تجاهلته الحركة، مؤكّدة أن تعليق عملياتها مرتبط بوقف جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي بسلاح أميركي في قطاع غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع. كما أشارت مصادر إعلامية مقرّبة من حكومة صنعاء، إلى أن واشنطن عرضت قبل أيام، عبر الرياض، وقفاً متبادلاً للهجمات البحرية، مع وعود بمواصلة الجهود من قبل الوسطاء الدوليين للعمل على إنهاء حرب غزة وإدخال المساعدات.

ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن الرياض تحاول التوسط بين صنعاء وواشنطن منذ عودة التصعيد البحري اليمني ضد الكيان الإسرائيلي، إلا أن مطالب «أنصار الله» اتّسمت بالثبات على رغم تصعيد الولايات المتحدة ضغطها العسكري خلال الأيام الماضية. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت مصادر دبلوماسية غربية أن السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، طالب القائم بأعمال السفير الصيني لدى اليمن، شاو تشنغ، بفتح قناة اتصال مع «الحوثيين»، وذلك خلال اجتماع بينهما في الرياض، كرّس، وفق وسائل إعلام سعودية، مناقشة تحريك المياه الراكدة في ملف اليمن سياسياً.

ووفقاً لمراقبين في صنعاء، فإن إدارة ترامب تحاول الخروج من ورطتها في اليمن بصفقة غير مباشرة، وتعوّل على المفاوضات التي أعلنت عن إجرائها مع إيران السبت المقبل لخفض التصعيد. ويشير هؤلاء إلى أن سياسة «الضغط الأقصى» التي انتهجتها واشنطن في تعاملها مع حركة «أنصار الله» فشلت في تعديل موقف الحركة من غزة، وهو ما يضع إدارة ترامب التي سخرت من فشل إدارة سلفه، جو بايدن، في كسر الحصار اليمني على إسرائيل، في موقف محرج. وفي الموازاة، تقود واشنطن حرب ترهيب ضد صنعاء، وتحاول منذ أيام تضخيم نتائج الغارات على اليمن. وفي هذا الإطار، نقل الإعلام الأميركي معلومات عن اقتراب حاملة الطائرات «كارل فينسون» التي أرسلتها واشنطن للانضمام إلى «هاري ترومان»، من مياه البحر العربي خلال الساعات الماضية. كما بدأت وسائل الإعلام نفسها الترويج لعملية عسكرية برية ضخمة، قالت إن الولايات المتحدة رتّبت لها مع السعودية والإمارات. وفي الوقت الذي قالت فيه شبكة «سي إن إن» إن واشنطن تتّجه نحو تصعيد برّي غير مباشر بموافقة الرياض ومشاركتها، نقلت عن مصادر إقليمية قولها إن الولايات المتحدة سوف تشارك بقوات خاصة بشكل محدود في التصعيد البرّي، وإنها

> واشنطن تعوّل على المفاوضات مع طهران لخفض التصعيد في اليمن

ستموّل الميليشيات الموالية لدول التحالف السعودي - الإماراتي، بهدف تصعيد المواجهات ضد «أنصار الله».

وفي حين لم تعلّق الرياض على ما جاء في التقرير، فإن محلّلين عسكريين في صنعاء، قلّلوا من أهمية ما جاء في التسريبات الأميركية، معتبرين أن الحديث عن تصعيد برّي واسع بدعم أميركي ومشاركة سعودية، يأتي في إطار مساعي إدارة ترامب لتوريط السعودية في حرب مع اليمن. وكانت وزارة الدفاع الأميركية كشفت عن اتصال جديد أجراه وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، بنظيره الأميركي، بيت هيغسيث. وأفادت، في بيان، بأن الوزيرين تبادلا وجهات النظر حول التطورات الإقليمية، وعلى رأسها ما وصفته بـ«تقويض قدرات الحوثيين»، وذلك في أعقاب تأكيد ابن سلمان، عبر منصة «إكس»، أن الاتصال تركّز حول بحث التعاون الدفاعي.

ميدانياً، وبعد الغارات الليلية، أكّدت مصادر محلية في محافظة الحديدة، لـ«الأخبار»، أن العدوان الأميركي استهدف بسلسلة غارات، أمس، حياً سكنياً في مدينة الحديدة، ما أدّى إلى سقوط ضحايا مدنيين. وتزامن ذلك مع معاودة الطيران استهداف أبراج الاتصالات الرئيسية التي تزوّد محافظتي عمران وصعدة بخدمات الاتصالات والإنترنت، والواقعة في منطقة ذبيين الواقعة في نطاق محافظة عمران.

سوريا

ترامب يتوسّط بين تركيا وإسرائيل: تقاسما سوريا

يتوقع بعد إشادة ترامب بإردوغان، ان تشهد العلاقات التركية - الاميركية المزيد من التنسيق (أ ف ب)

محمد نور الدين

كرّر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الإشادة بنظيره التركي، رجب طيب إردوغان، مقترحاً التوسّط بين تركيا وإسرائيل لحلّ خلافاتهما. ولعلّ أهمية ما قاله ترامب، أنه جاء بحضور رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في المكتب البيضاوي، وأمام أنظار العالم أجمع. وفي وقت كانت الأنظار تتّجه فيه إلى تصريحاته، حول إيران، تحوّل لقاء الزعيمين إلى حفل مديح بإردوغان. وبدا الحوار حول سوريا وتركيا، بقول نتنياهو: «لقد تناولنا الوضع في سوريا. لنا علاقات جيدة تسوء مع تركيا. ولا نريد أن تُستخدم سوريا قاعدةً لشنّ هجمات علينا من أيّ طرف، وفي المقدّمة تركيا، التي لها علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة، والرئيس ترامب له علاقات مع الزعيم التركي. لقد تبادلنا الرأي حول السبل المختلفة التي تمنع اندلاع أيّ صدام». ثمّ ردّ الرئيس الأميركي، قائلاً: «لي صديق كبير اسمه إردوغان. أنا أحبه وهو يحبني. تذكرون لقد تلت من تركيا راهبنا (...) قلت لإردوغان إنك فعلت ما لم يفعله أحد منذ ألفي عام، بعدما استولَيت على سوريا. إردوغان في الواقع صلب وذكي جداً. لقد نجح في ما لم ينجح فيه آخرون». وأضاف: «إذا كانت لإسرائيل مشكلات مع تركيا، فأعتقد بأنّني قادر على حلّها (...)».

وجاء كلام ترامب هذا ليعزّز حالة الزهو التي يعيشها إردوغان أصلاً منذ حديث الرئيس الأميركي الأول عن «قوّته وذكائه»، وبعد ردّ الفعل الأميركي الخجول جداً على اعتقال رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، وما تسرّب من موافقة ترامب المسبقة على اعتقاله، وهو ما دفع إردوغان إلى أن يستغلّ التأييد الأميركي للقيام بانقلابه المدني والسياسي ضدّ المرشح الأبرز لمنافسته على الرئاسة عام 2028، ويمضي قدماً في حملته ضدّ سائر أطياف المعارضة. ولذا، لم يفت رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، اتهام واشنطن، قبل يوم واحد من كلام ترامب، بمنح موافقتها من الاعتقال، وإن اعتبر أنّ «لا أميركا ولا

> جاءت دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض في ظلّ الحديث عن تصاعُد خطر المواجهة بين تركيا وإسرائيل

ترامب سينقذان إردوغان».

وحظيت التطورات الأخيرة بتعليقات تركية عكست الأولوية التي يمنحها الرئيس الجمهوري للوضع في سوريا وموقعها في ترتيبات المشهد الشرق أوسطي الجديد، الذي تحاول الولايات المتحدة رسمه. وبرز منها، ما قاله الدبلوماسي السابق وعضو اللجنة التنفيذية في «حزب الشعب الجمهوري»، نامق طان، الذي أشار إلى أن «لهجة نتنياهو تجاه تركيا لم تكن حادّة، على الرغم من الهجمات الإسرائيلية الأخيرة في سوريا»، والسبب هو أن «نتنياهو لا يريد أن يغضب ترامب»، في حين رأى الكاتب إسماعيل كوتشوك قايا أن «التذكير بحادثة القس أندرو برونسون يثير خوف الأتراك. هذا مستغرب ويستدعي التأمّل ويشكّل تهديداً لإردوغان». أمّا «كلام ترامب عن أن إردوغان قام بما لم يقم به أحد في سوريا، فيمكن أن يثير السرور في قلب الرئيس التركي، لكنّ أحداً لا يعرف ماذا يريد الرئيس الأميركي من تركيا»، بحسب كوتشوك قايا.

وجاءت دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض في ظلّ الحديث عن تصاعُد خطر المواجهة بين تركيا وإسرائيل، بسبب رغبة الأولى في إقامة قواعد عسكرية في سوريا، ولا سيما في مناطق هذا البلد الوسطى. وفيما تدرك أنقرة أن هذه الرغبة تحدّ جدي بالنسبة إلى تل أبيب، وليست مجرّد تمهيد لخطوة استفزازية، فقد سارع وزير خارجيتها، حاقان فيدان، إلى القول إن بلاده لا ترغب في مواجهة مع إسرائيل، مطمئناً الأخيرة إلى أنه «إذا كانت دمشق تريد التوصّل إلى اتفاق مع تل أبيب، فهذا شأنها». ولا شكّ في أن كلام فيدان - كما حديث نتنياهو - وعرض ترامب للوساطة، يمهّدان الطريق لرسم حدود النفوذ في سوريا بين تركيا وإسرائيل، ويجعلان احتمال الصدام بينهما مستبعداً.

وهكذا، تصبح إشارة ترامب إلى حادثة القس برونسون واضحة، لجهة أنه على إردوغان أن يأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية الإسرائيلية في سوريا، وأن يسلّم بأن تكون لتل أبيب اليد العليا في مناطق الجنوب السوري. وفي هذا الإطار، يبدو الرئيس التركي مستعدّاً لتقديم ما يلزم من أثمان للولايات المتحدة من أجل تعزيز سلطته في الداخل، والعمل على إحداث تغييرات تسمح له بتعديل الدستور، والترشّح مرّة أخرى للرئاسة عام 2028. غير أن ما يخشاه قسم كبير من الأتراك، هو أن تجرّ إدارة ترامب، إردوغان إلى التعاون معها ضدّ النفوذ الإيراني في المنطقة. ومع أن أنقرة وجّهت الضربة الكبرى إلى طهران بإسقاط النظام في سوريا، لكنّ الانتقال إلى مرحلة أوسع من التعاون مع أميركا ضدّ الجمهورية الإسلامية قد لا يثير ارتياح الأتراك.

وفي جميع الأحوال، يُتوقّع بعد إشادة ترامب بإردوغان، أن تشهد العلاقات التركية - الأميركية المزيد من التنسيق، وهو ما سيُتوّج بلقاء قريب يجمع الزعيمين. كما أن إشارة الرئيس الأميركي إلى الوساطة بين تركيا وإسرائيل، قد يكون من شأنها دفع العلاقات بين الأخيرتين من مرحلة «التشنّج» إلى مرحلة «التعاون»، المحمول على خشبة «المصالح المشتركة».

مفاوضات كردية - تركية صامتة: واشنطن تدفع نحو اتفاق «شامل»

منذ دعوة رئيس حزب «العمال» الكردستاني، عبدالله أوجالان، حزبه إلى إلقاء السلاح والتوجّه نحو النضال السياسي، قبل أكثر من 40 يوماً، تجري مفاوضات بين القوى الكردية وأنقرة، وذلك بهدف تسوية ملف تلك القوى في كل من تركيا وسوريا، خاصة بعد أن نجح الأتراك في إيصال «هيئة تحرير الشام» المولاية لهم إلى الحكم في دمشق، وهو ما يعتبرونه فرصة تاريخية لطي هذا الملف. وكانت تزامنت دعوة أوجالان مع جهود تبذلها كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا، للتوصل إلى اتفاق بين تركيا و«قسد» من جهة، والإخيرة والحكومة السورية الجديدة من جهة أخرى، يتيح منع اندلاع مواجهات عسكرية جديدة، ويضمن تسوية سياسية للملف السوري.

وعلى رغم اعتراض أنقرة العلني على اتفاق دمشق - «قسد»، وتأكيدها عدم التخلي عن شروطها المتعلّقة بمغادرة كل عناصر حزب «العمال» المتواجدين ضمن صفوف «قسد»، وحلّ «الوحدات» الكردية ونزع سلاحها أو تسليمه للدولة السورية الجديدة، إلا أنها عملياً سلّمت بالاتفاق، وتريد له أن يُطبّق قبل نهاية العام الجاري. وتبرز مصلحة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في تطبيقه لكونه سيحقّق له عدة أهداف، أهمها عدم تأليب الداخل التركي المتوتّر أصلاً ضده، من خلال إتاحة إمكانية التورط في حرب جديدة في سوريا من جهة، وتثبيت حالة من الاستقرار فيها من طريق منع أي مواجهات بين دمشق و«قسد» من جهة أخرى، وتشجيع الأخيرة على التخلي عن السلاح، والمضي في مبادرة السلام التي طرحها أوجالان، من جهة ثالثة. كما أن تركيا تطمح إلى الحصول على امتيازات اقتصادية في مناطق شمال شرق سوريا التي تديرها («قسد»)، في محاولة لاستنساخ تجربة كردستان العراق الاقتصادية، وبالتالي الحصول على فرص اقتصادية للشركات التركية للمشاركة في تنمية هذه المنطقة. ولعلّ ما يشير إلى وجود مفاوضات غير معلنة بين الأكراد في سوريا وتركيا، هو انخفاض حدة ووتيرة التصريحات التركية تجاه «قسد» منذ الأسبوع الأخير من شهر رمضان وحتى الآن، ما يشي بترتيبات يتم العمل على تطبيقها لنزع فتيل التوتر بين الجانبين، تمهيداً للإعلان عن اتفاق كبير محتمل. ووفق تصريحات متعدّدة لشخصيات كردية، فإن التوجه أنطلقت العسكرية في تركيا، والتحوّل إلى النشاط المدني، مع انسحاب بشرعنة ووجود «الإدارة الذاتية» في سوريا، والتعهّد بعدم تشكيل أي تهديد عسكري لتركيا، ومنح الأخيرة أولوية في المشاريع الاقتصادية والتنموية، ودعم اندماج («قسد») في الجيش السوري ككتلة وليس كأفراد.

وتلعب إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دوراً رئيسياً في الإعداد لاتفاق بين الأكراد وتركيا، وإنهاء مرحلة طويلة من الصراع بين الطرفين، عبر منح مكتسبات إدارية وثقافية للأكراد، مقابل تخلّي الأخيرين عن الصراع العسكري مع أنقرة. ويؤكد مستشار «الإدارة الذاتية» والقيادي الكردي البارز، بدران جيا كرد، في تصريحات إعلامية، أن «التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة يتوسّط لوقف إطلاق النار بين تركيا وقسد»، مشيراً إلى أن «هناك تبادلاً للرسائل بين الطرفين عبر الولايات المتحدة»، نافياً «وجود أيّ مفاوضات مباشرة حتى الآن». ويبيّن أن «هناك سعياً لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك شمال شرقها»، مشدّداً على أن «علينا حل جميع المشاكل تدريجياً مع أنقرة ودمشق والمجموعات الأخرى عن طريق الحوار».

من جهتها، تؤكد مصادر كردية لـ«الأخبار»، «وجود مفاوضات كردية مع أنقرة، في موازاة تلك الدائرة مع دمشق، بهدف حل جميع القضايا عن طريق الحوار والتفاوض»، كاشفة أن «هذه المفاوضات تجري بإشراف وضغط من الأميركيين بهدف التأسيس لسلام دائم في المنطقة». وتشير المصادر إلى أن «مطالب الأكراد واضحة، وهي لا مركزية إدارية في مناطق شمال شرق سوريا، بالإضافة إلى حق التمثيل في الحكومة المركزية، مع الحفاظ على الحقوق الثقافية للأكراد كثاني قومية في البلاد»، مدّعية بأن «هذه المطالب لا تتعارض بالمطلق مع وحدة سوريا الجغرافية والاجتماعية، بل تعزّزها». وترجّح المصادر أن «تسهم الجهود الأميركية في سوريا في إنجاز توافقات سياسية مع أنقرة ودمشق، ما سيؤدي إلى استقرار طويل الأمد»، محذّرة «من أيّ مخططات تهدف إلى تقويض الاستقرار في مناطق شمال شرق سوريا». كما تعتبر أن «استمرار الوجود العسكري الأميركي في سوريا سيكون داعماً للاستقرار فيها، ويمنع أي استغلال من التنظيمات الإرهابية للأوضاع الأمنية لتنشيط هجماتها في البلاد».

(الأخبار)

على الموقع
نحو «خط تواصل» إسرائيلي - تركي... بوساطة أميركية؟

أميركا

«حَراك» احتجاجي متنامٍ بوجه ترامب: فَلْيرحل إيلون ماسك

خضر خروبي

لا تبدو الأسهم السياسية لرائد الأعمال الشهير، إيلون ماسك، هذه الأيام، أفضل حالاً من أسهم شركاته في أسواق المال، والتي باتت تنوء تحت ضغط سياسات الحكم الجديد. سياسات كان آخر مظاهرها وأخطرها فرْض إدارة دونالد ترامب موجة من الرسوم الجمركية ضدّ معظم دول العالم، وما أعقب ذلك من خسائر في تلك الأسواق بقيمة تجاوزت 6 تريليونات دولار خلال أيام قليلة، نالت شركات التكنولوجيا نصيباً وافراً منها، كـ«أبل» التي لم تقلّ خسائرها عن البيانات وحماية الخدمة المدنية، فضلاً عن أخرى خارجية جعلته محطّ انتقاد قيادات دولية حليفة لواشنطن. وعلى رغم أنّ ترامب أعرب عن ثقته بوزيره في غير مناسبة، فقد أفضى أسلوب التطهير الجماعي الذي انتهجه ماسك

> يميل البعض إلى الإقرار بصعوبة تخلّي ترامب عن رجل بحجم ماسك

بذريعة محاربة «الدولة العميقة» في بلاده، ومن أبرز تجلياته السعي إلى إقالة أكثر من مليوني موظف في إدارات أميركية مختلفة، إلى حالة من التململ ليس في أوساط الرأي العام وخصومه الديمقراطيين فحسب، بل وحتى في دوره الرسمي. وتجلّى ذلك في ما أشيع عن تعدّده على صلاحيات هيئات حكومية أخرى، كـ«مكتب التحقيقات الفدرالي»، ووزارتَي الخزانة والدفاع، إضافة إلى الكونغرس، بل وحتى تخطّي دوره في أحيان كثيرة حدود الولايات المتحدة.

فمنذ اللحظة الأولى لإعلان «حلف ترامب - ماسك»، كانت مهمّة المدير التنفيذي لـ«إكس» و«سبيس إكس»، كـ«وزير للكفاءة»، عنواناً عريضاً لمشكلات داخلية، وضعته في مواجهة مع القضاء واتحادات عمالية ونقابية، بدعوى مخالفته قوانين خصوصية البيانات وحماية الخدمة المدنية، فضلاً عن أخرى خارجية جعلته محطّ انتقاد قيادات دولية حليفة لواشنطن. وعلى رغم أنّ ترامب أعرب عن ثقته بوزيره في غير مناسبة، فقد أفضى أسلوب التطهير الجماعي الذي انتهجه ماسك داخل أروقة الإدارة نفسها.

«الديمقراطي» حاضر في المشهد الاحتجاجي

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، توالت نُذُر انفجار الشارع الأميركي في وجه ترامب، وخصوصاً بعد ظهوره، الشهر الماضي، إلى جانب ماسك، للإعلان عن شرائه إحدى سيارات «تسلا»، في خطوة أبرزت حجم ممالأة العهد الجديد للملياردير، وعدم ممانعة البيت الأبيض تحوّله إلى منصة دعائية لهؤلاء، ولمشاريعهم التجارية والسياسية على حد سواء، ووسط مخاوف من أن يكون نهج ترامب الذي يميل إلى تغليب مصالح الشركات الكبرى وعمالقة التكنولوجيا بغرض ترسيخ نموذج ماسك المزعوم للكفاءة الإدارية، هادفاً إلى تفكيك الحكومة التقليدية وأدواتها في العمل والمحاسبة، فضلاً عن التحكم في آليات تشكّل الرأي العام عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ثم إحلال حكومة رقمية محلّ القائمة حالياً تؤهّل تلك الشركات لتصبح القوة الحاكمة الفعلية في البلاد، شهدت مدن أميركية مختلفة، في شهر آذار الفائت، سلسلة احتجاجات وموجة اضطرابات طاولت مرافق شركة «تسلا»، لما تمثّله الأخيرة من نقطة محورية في مشروع ماسك.

ومهّدت تلك التظاهرات التي شكّلت نواة ما بات يُعرف بحركة Tesla Takedown (إسقاط تسلا)، لفعاليات احتجاجية إضافية مطلع الشهر الجاري، شملت مدناً كبرى داخل الولايات المتحدة، كنيويورك؛ وخارجها، كبرلين، ولندن. وتبعت ذلك بأيام قليلة تظاهرة في ألف مدينة أميركية مختلفة، شارك فيها ما يزيد على 100 منظمة حقوقية ومطلبية، وعُدّت التحرّك الاحتجاجي الأكبر ضدّ ترامب منذ عودته إلى البيت الأبيض.

المقال كاملاً على الموقع

تظاهرة ضد ترامب وماسك في لوس انجلس (أ ف ب)

تقرير

بوادر حرب تجارية بين «العملاقين»
بكين لواشنطن: سنقاتل حتى النهاية!

ريم هاني

بعد رسائل متضاربة صدرت منه ومن كبار مساعديه حول مدى استعداد الإدارة للتفاوض مع الشركاء التجاريين، حول حملة التعرفات الجمركية الأخيرة، أكّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الإثنين، أنّه «لا يتم النظر في رفع التعرفات حالياً»، مشيراً في المقابل إلى أنّه «قد يكون منفتحاً على بعض المفاوضات». وفي ما يتعلق بالصين تحديداً، أشارت تهديدات ترامب الأخيرة بزيادة الرسوم الجمركية لتتجاوز الـ100%، مخاوف من حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، قد تصل إلى حدّ «الفصل» كلياً بينهما، لا سيما أنّ «الجمهورية الشعبية» لا تبدو مستعدة، بأي شكل، للتراجع في مواجهة دائماً ما اعتبر بعض صناع السياسة الصينيين أنّها «حتمية».

وأوضح ترامب، في تصريحاته، أنّ بعض الرسوم الجمركية ستكون «ثابتة»، مشيراً إلى أنه يمكن «إجراء مفاوضات مع بعض الدول، نظراً إلى أنّ هناك (أشياء) نحتاجها تتجاوز الرسوم الجمركية»، في إشارة إلى نيته «ابتزاز» بعض الدول، لانتزاع تنازلات مستقبلية منها، مثل ما يفعل مع أوكرانيا في ما يتعلق بالمعادن النادرة، إنّما، هذه المرة، من باب التعرفات الجمركية. وجاء ذلك فيما كان لافتاً حديث بعض وسائل الإعلام الأميركية، نقلاً عن مصادر، عن أنّ إيلون ماسك «ناشد» ترامب للتراجع عن «هجمة» الرسوم، خلال عطلة نهاية الأسبوع، منتقداً، في وابل من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، خطوات الرئيس الأخيرة، فيما كان للمستشار التجاري للبيت الأبيض، بيتر نافارو، الذي سبق أن لعب الدور الأكبر في وضع خطط التعرفات الجديدة، حصته من الهجوم أيضاً.

وطبقاً لما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فإنّ الخلاف الأخير بين ماسك وترامب، يمثل الشرخ الأبرز بين الرئيس وأحد مستشاريه الرئيسيين، والذي ضخ ما يقرب من 290 مليون دولار لدعمه وعدد من الجمهوريين الآخرين في انتخابات العام الماضي. ويرجع ذلك، على الأرجح، إلى الضرر الهائل الذي لحق بماسك على خلفية الرسوم الأخيرة، إذ تحدثت صحيفة «فورتشن»، الإثنين، عن أنّ ثروة الأخير انخفضت بمقدار 20 مليار دولار، ليصل مجموع ما خسره، منذ بداية العام وحتى الآن، إلى «أكثر من 130 مليار دولار».

على أنّ المصادر نفسها أكّدت أنّ محاولات ماسك لا تزال تبوء بالفشل، لا سيما أنّ ترامب هدد بإضافة رسوم جمركية جديدة بنسبة 50% على الواردات من الصين، ما لم تتراجع بكين عن الرسوم الانتقامية التي فرضتها بنسبة 34%، ما سيرفع إجمالي الرسوم الأميركية عليها إلى 104%. كما هدّد الرئيس الأميركي أيضاً بـ«إنهاء جميع المحادثات مع الصين بشأن اجتماعاتها المطلوبة معنا»، مشيراً إلى أن «المفاوضات ستبدأ مع الدول الأخرى التي طلبت عقد اجتماعات، وفوراً».

وفي المقابل، وردّاً على سؤال من الصحافيين بشأن ما إذا كان هناك أي اتصال أو محادثات بين الصين والولايات المتحدة على أي مستوى، بعد الإجراءات المضادة التي اتخذتها بكين، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان، أمس، إنّه «لا يعتقد أنّ ما فعله الجانب الأميركي يعكس استعداداً لإجراء محادثات جادة»، مشدداً على أنّه في حال وجود نية فعلية لدى واشنطن لـ«التحدث»، فعليها «التعامل بمساواة واحترام وعلى مبدأ المعاملة بالمثل». كما أكد المسؤول الصيني أنّه «في حال تجاهل الجانب الأميركي مصالح البلدين والمجتمع الدولي، وأصر على شن حرب جمركية أو حرب تجارية، فإن الصين ستقاتل حتى النهاية». وانسحب الموقف نفسه على وزارة التجارة الصينية، والتي اتهمت ترامب بـ«ابتزاز» بلادها.

وفي حين يبدو أنّ بكين لن ترضخ للضغوط الأميركية، لفتت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير، إلى أنّه إلى جانب التصريحات العلنية الصادرة من الصين، فإنّ جملة من الوقائع السياسية والاقتصادية تجعل من غير المقبول، بالنسبة إلى الرئيس الصيني، شي جين بينغ، تقديم تنازلات لأكبر شريك تجاري منفرد لبلاده ومنافسها الرئيسي على الساحة العالمية. وعليه، ومع رفض ترامب أيضاً التراجع عن موقفه، «قد تكون الحرب التجارية المدمرة بين أكبر اقتصادين أمراً لا مفر منه»، وهي حرب «ذات عواقب مؤلمة ستشعر بها الدول في جميع أنحاء العالم».

المقال كاملاً على الموقع

إعلانات رسمية

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الإفلاس في جبل لبنان
في تاريخ 2025/3/27 قرر حضرة القاضي المشرف على تفليسة BODY and SOUL ش.م.ل. السيدة ريان العاكوم النشر عن الرغبة بإقفال الطابق لإنتفاء مصلحة جماعة الدائنين مع حق كُل ذي مصلحة الاعتراض خلال مُهلة أسبوع من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلبت باسكال خليل جريجيري لمورثها خليل وديع جريجيري سندي تمليك بدل عن ضائع بالعقارين /1483/ أراضي زحله و/212/ الراسية وشهادة قيد تأمين بدل ضائع باسم بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
للمُعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
صادر عن محكمة جزين المدنية
برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري
بتاريخ 2024/11/27 تقدم المستدعي الياس مارون جريس بواسطة وكيله المحامي توفيق نجم باستدعاء يرمي إلى إعلان وفاة المرحوم جبور حبيب نجم وانحصار إرثه بكل من الياس نعيم الياس وجريس نعيم الياس وجميله مارون جرجس والياس مارون جرجس وأنطوان مارون جرجس.
فعلى كُل صاحب مصلحة لديه أي اعتراض أو مُلاحظات فليتقدم بها إلى قلم هذه المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية / عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليه مارون الخوري بولس عنيد وكيله السيّد حنا شربل ميلان آخر مقام معروف له الكفور قرب منزل الحاج غالب مرعي، والمجهول محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم مدوّر 2025/533 المقامة عليك من علي محمد عون بوكالة المحامي خالد حرب، بمادة حق مرور وعليك اتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن ممثلاً بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لك وإلاّ جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
عن رئيس القلم
شريف نورالدين

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية / عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليهما علي وحسن شريف شريم آخر مقام معروف لهما حومين الفوقا، والمجهولي محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم مدوّر 2025/543 المقامة عليكما من حيدر أحمد علي شريم ورفيقه بوكالة المحاميان علي حريري وغريس زيدان حريري، بمادة حق مرور وعليكما اتخاذ محل إقامة لكما ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونا ممثلين بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكما وإلاّ جاز إبلاغكما الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
الكاتب
رفيف رمال

حذارِ «الدروس» الخطأ

محمد فضل الله *

لماذا يَستعصي «السياسي» على قراءاتنا للأحداث؟ يستمرّ الفهم الأمني التقني في الهيمنة على تأويلنا للأحداث رغم أنه تبيّن بوضوح في الحرب الأخيرة قصور المؤسسة الأمنية وعقلها ومنطقها. يؤدّي هذا الخلل إلى طغيان الطنين على بيئة المقاومة، المقيمة في لبنان منها والمغتربة (أي إن الابتعاد عن الميدان لم يكن له أي أثر إيجابي، كي لا يُقال إن ضغط الواقع هو الذي يتسبّب في الخلل التأويلي)؛ طنين بمعنى أنه ليس هناك سؤال يُطرح أو جملة واضحة يمكن تحليلها، بل نوع من الهمهمة الجماعية، وبذلك نكرّر الخطأ الذي أوصلنا إلى هنا في المقام الأول، وهو الذي تسبّب في استمرار الالتواءَين بين الكثير من المعنويات قبل الحرب ثم الكثير من الكابة بعدها. للأسف يريد الجميع أن يَعرف بطريقة هوليوودية بدل التحليلية حقيقة ما جرى، وحديث أحد الوجوه الحزبية إلى وسيلة إعلامية والردود عليه كلها كانت في إطار ترسيخ أزمة الفهم السياسي للظواهر، كما لو أننا محكومون بالتكرار.

لن أتحدّث في المنهج (هناك مَنْ يَعترض عليّ حين أكتب في المنهج) أو أورد عبارات مكثّفة مقعّرة؛ هناك سياقات سياسية وليس أمنية (أمل أن نصل أخيراً إلى نبذ الأمني في تحليلنا وتركه يَعمل في أضيق مساحة ممكنة) ولا حتى تكنولوجية، ولو أن أحد هذه السياقات لم يتحقّق لما وقع ما وقع، وبالتالي إن عملاً سياسياً (وليس أمنياً) كان مطلوباً لتفكيك أحدها وإيقاف مفاعيل الحرب:

- لم يكن في مقدور أي جهاز استخباراتي أن يسطو على أجهزة اتصالات وإدخال تعديلات عليها لو كانت الشركة المصنّعة أميركية. رأينا أنه لا الشركة التايوانية ولا اليابانية قاضت إسرائيل بسبب الإضرار بسمعة الشركة والتأثير سلباً على اسمها السوقي. لو كانت الشركة أميركية، لكان الأمر مختلفاً تماماً، ولدافعت الشركة بشراسة عن اسمها السوقي في القضاء والإعلام وغيرها. السبب في ذلك هو أن قسم الاقتصاد الأكاديمي في الولايات المتحدة هو الذي أنتج معارف مؤداها أن التقنيات الآسيوية ليست تقنيات والسوق الآسيوي ليس سوقاً بالمعنى الحقيقي؛ فقط التكنولوجيا الأميركية هي تكنولوجيا مكتملة الأوصاف، وفقط السوق الأميركي (وشركاته وفواعله) يَعمل وفق «القوانين الطبيعية للسوق». التشكيك بنوعية التكنولوجيا ليس مقتصراً على تلك المصنّعة في الصين بل في آسيا عموماً (كان هناك مقال على موقع «تِك-كرانش» حول المخاطر الأمنية للأجهزة المصنّعة في الهند لأنه من السهل تهكيرها). وردود الفعل الأميركية على مفاجأة منصة «ديب سيك» للذكاء الاصطناعي هي مثال على ذلك؛ حين تحذّر وسائل الإعلام الأميركية من مخاطر التجسّس في المنصات والأجهزة الصينية، فالأمر يتعدّى المخاطر الأمنية، الفكرة هي أن هذه المنصات والأجهزة لا تَعمل كتكنولوجيا، والشركات المصنّعة لها ليست شركات تَعمل وفقاً لمنطق السوق بل مؤسسات أمنية.

> **كان هناك فشل إيراني في فهم سياق الحرب على غزة: لم تربط طهران الحرب على غزة بحرب أوكرانيا، وكان في الإمكان في اعتقادها (خصوصاً في ظل سخيفين كمحمد جواد ظريف) تهدئة الأوضاع في الإقليم عبر الحدّ من الهجمات**

الاقتصادات الآسيوية هي بالنسبة إلى قسم الاقتصاد في الجامعات الأميركية لا يُفترض أن تَعمل لأنها غير منطقية، وهي في أفضل الأحوال «heterodox-economics» بحسب الصفحات الاقتصادية المتخصصة في الولايات المتحدة، كان يُفترض للاقتصاد الصيني أن يَنهار منذ مدة طويلة، ولكن لا بدّ أن هناك شيئاً ما غير منطقي في الثقافة الصينية يَجعلها تَعمل (وهو أحد أسباب انتقال اهتمام قسم الأدب الأميركي بروايات الواقعية السحرية من أميركا اللاتينية إلى الصين بعد أزمة 2008 المالية، إذ هناك حاجة إلى فهم الصين واقتصادها من خارج «قواعد السوق الطبيعي»).

- القرار الإيراني بالضغط على فصائل المقاومة لوقف التصعيد ضد القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة: كان هناك فشل إيراني في فهم سياق الحرب على غزة؛ لم تربط طهران الحرب على غزة بحرب أوكرانيا، وكان في الإمكان في اعتقادها (خصوصاً في ظل سياسيين سخيفين كمحمد جواد ظريف) تهدئة الأوضاع في الإقليم عبر الحدّ من الهجمات وفي مرحلة تالية وقف الحرب على غزة. ذكرنا سابقاً أن هذا القرار أدّى إلى عزْل تبعات الحرب على غزة عن حياة الجنود الأميركيين في الشرق الأوسط وبالتالي جعل أمد الحرب أطول بدل العكس.

- مع بدء الحرب في أوكرانيا اكتشفتْ الولايات المتحدة أنه في إمكانها تفريغ ما راكمته من معارف أقسامية (تَخلق الواقع أكثر مما تصفه) ودفْع عدم التصدّي ولو شكلياً للغزو الإسرائيلي رغم أن كتائبها منظمة ومسلحة واستخدموا المسيّرات على نطاق واسع في عملية إسقاط النظام. هذه الهرمية في المسؤولية (يحقّ لي ويصفكَ بالشجاعة ويَمنحك صفة «الغربي» هو أمر غاية في التسميم ويَخلق لديك حالة انتشاء فائقة ويشوّه تصوُّرَك للعالم ولوجودك المنطقي. هذا ما حصل مع إسرائيل بعد 7 أكتوبر، إذ تمّ دفْع المجتمع الإسرائيلي إلى قبول التضحيات مهما كانت من أجل درء خطر هولوكوست ثانية. لم يكن هناك على جبهة المقاومة أي جهد من أجل إيصال الرسائل إلى مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي المتنوّع، ناهيك بعدم وجود مشروع سياسي لتفكيك هذا المجتمع.

- موت العالَم السنّي: لم يكن لهذه الحرب أن تمتدّ لكل هذه المدة لو أن العالم السنّي تحرّك ولو بالحدّ الأدنى ضد الإبادة بحقّ الفلسطينيين. لا أتحدث هنا عن مصر والأردن حيث النظام القمعي يَمنع التفاعل، بل غياب الفعالية الجدية في دول مثل تركيا وباكستان وماليزيا. هناك هوة في «المسؤولية»، إذ تُسأل إيران وحلفاؤها عن كل فعل أقدموا عليه أو لم يقدموا، لكن «سلطان المسلمين» رجب طيب إردوغان (حركة حماس يُفترض أنها جزء من أمّة «الإخوان المسلمين») وأهل غزة يُفترض أنهم مسلمون سنّة مثله) لم يحرّك ساكناً وهو لا يُسأل عمّا يَفعل. وحين استولى الإسلاميون على السلطة في سوريا لم يَسألهم أحد عن سبب عدم التصدّي ولو شكلياً للغزو الإسرائيلي رغم أن كتائبهم منظمة ومسلحة واستخدموا المسيّرات على نطاق واسع في عملية إسقاط النظام. هذه الهرمية في المسؤولية (يحقّ لي فعلُ ما أشاء، أمّا أنتَ، فأحاكمك على كل شاردة وواردة وبطريقة استعلائية) يتحمّل مسؤوليتها فواعل العالَم السني السياسية بلا شك، ولكن أيضاً عدم قدرة جبهة المقاومة على مخاطبة هذا العالم. ولا يَكفي القول إنّ الأموال الخليجية تسمّم عقول هذه الشعوب؛ بدلاً من جلد الذات على مساندة شعب غزة، عليك أن تكون فخوراً بما قدّمته (قدّمت أغلى ما لديك)، وعلى العالم الإسلامي أن يُجيب عمّا قدّمه لغزة في هذه الحرب (وفي غيرها طبعاً) وجعله يَنشغل في التدبير للحكم السوري الجديد على عدم إطلاقه أي رصاصة تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

- هناك طبعاً ما ذكرناه سابقاً عن إضعاف قسم الأدب في الولايات المتحدة (ومناهج نقْد السلطة التي انبثقتْ عنه) مقابل تفويض قسم الفلسفة التحليلي بتعريف السياسة إذ تَخلو من عبارات مثل الإمبريالية والمقاومة ويتمّ استبدالها بعبارات رياضية مثل «التناسبية في الردّ». لن أتوسّع في هذا المجال كي لا يُقال إنني أقدّم معادلات في غير وقتها (لم يكن وقتها قبل الحرب ولا هو بعدها ولا هو خلالها طبعاً)، ولكن أمل أن نتوقّف عن السؤال الأمني الهوليوودي عمّا حصل ونُبدأ تحوّلاً باتجاه التأويل السياسي للأحداث، عسى ألا تَذهب دماء شهدائنا (وشهيدنا الأقدس) هدراً. هناك سياقات سياسية كان يمكن تفكيكها قبلاً، وفشل واحدة منها فقط كان كافياً لإبطال مفاعيل الحرب؛ أمّا عاطفياً وشعرياً، فعلينا أن نركّز أكثر على الفخر بتضحياتنا وسؤال الآخرين عن تضحياتهم.

* باحث

«الحياد الديني» في لبنان: أين ذلك من الدستور؟

أسامة رحّال *

تحيط بالحياد الديني في لبنان أسطورة - ذات منشأ غير محايد - مفادها أنّ الحياد الديني يعني منع ظهور الرموز أو الشعائر أو الإشارات الدينية في بعض المؤسسات والمرافق العامّة (ومن ذلك منع ارتداء الحجاب في سلك القضاء، وبعض مناصب السلك الدبلوماسي، وتلفزيون لبنان...)، بكلام آخر، الحياد، وفقاً لهذا المنطق، يساوي اللادينية. ويقوم هذا الفرض - في أحد أوجهه على الأقل - بناءً على ارتباط عاطفي وغير علمي بالأنموذج الفرنسي للعلمانية أو ما يعرف بـ«اللائكية»، دون الأخذ في الحسبان سياقات هذا الأنموذج الاجتماعية والسياسية والقانونية وخصوصياته، فالنموذج الفرنسي نفسه غير مُعمم حول العالم، وليس هو الأنموذج المثالي للحرية الدينية. فالحياد الديني في العالم لا يساوي «اللائكية» الفرنسية، بل هو، في إطار النماذج العالمية لنمط علاقة الدولة مع الأديان، يُعد في عداد الأقلية لا الأكثرية، ناهيك بالملاحظات والانتهاكات الحقوقية التي سجلتها جملة من المؤسسات الحقوقية العالمية على النمط الفرنسي ومقاربته القانونية-السياسية لمسائل الحرية الدينية، لا سيّما تجاه الأقليات والمهاجرين.

وإحدى أهم المغالطات المرسومة حول الحياد الديني أنّ تعريف الممارسات الدينية، التي هي موضوع الحياد، قائم على قياس دين واحد وطبيعته اللاهوتية والفرائضية، فترسم حدود السموح والممنوع بناء على كيف يُقدّم هذا الدين ممارساته، علماً أن طبيعة الممارسات الدينية مختلفة بين دين وآخر، فبعض هذه الممارسات غير محصورة في الزمان والمكان، فلا يُخصص لها وقت طقسي خاص، بل هي ممارسات تتسم بالاستمرارية وتبقى واجبة على معتنق هذا الدين، طالما تحققت الشروط المطلوبة لها، فيكون أي تقييد لهذه الممارسات تمييزاً مباشراً وغير قابل للتبرير في مجتمع ديموقراطي تعددي، فكيف في مجتمع طائفي.

أمّا النظام الدستوري اللبناني، فلا يُقدّم الحياد الديني باعتباره مساوياً للادينية ما، ولا يسمح بفرض طريقة عيش واحدة أو أسلوب ما أو لباس ما على

> **إحدى أهم المغالطات المرسومة حول الحياد الديني أنّ تعريف الممارسات الدينية، التي هي موضوع الحياد، قائم على قياس دين واحد وطبيعته اللاهوتية والفرائضية**

أنّه، وحده، متوافق مع النمط المحايد، بل هو يسمح للتنوع بالتعبير عن نفسه، وذلك واضحٌ من أحكام المادة 9 من الدستور اللبناني التي لا تحمي حرية المعتقد وحرية ممارسات الشعائر الدينية وحسب، بل هي تنصّ على أنّ «الدولة تؤدي فروض الإجلال لله تعالى»، في نصّ أو مبدأ دستوري لا مثيل له في الدساتير المقارنة لدولة محايدة دينياً. أضف إلى ذلك المادة 12 منه التي تنصّ على أنّه «لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة [...]». كذلك إنّ الفقرة «ح» من مقدمة الدستور تضع حرية المعتقد في مركز طليعي من أجل قيام النظام الديموقراطي اللبناني. ويمكن الإضاءة، أيضاً، على طبيعة النمط المحايد في النظام القانوني اللبناني انطلاقاً مما ذهبت إليه قاضية الأمور المستعجلة في بيروت في قرار حديث لها صادر بتاريخ 31-10-2023، في معرض نزاع حول صرف مُعلمة من إحدى المدارس في بيروت بعد ارتدائها الحجاب الشرعي الإسلامي، بزعم أن الحجاب يتعارض مع الحياد الديني الذي تمارسه المدرسة وتتبعه، بالقول إنّه: «أما ما ورد في هذا النظام [النظام الداخلي للمدرسة المعترض بوجهها] لجهة الالتزام بالحياد الديني وحظر كل دعاية فهو لا يعني أي منع أو قيد للحريات الدينية ولا إلغاء الدين، فالحياد الديني يعني أنه يجب على أفراد المجتمع التربوي في المدرسة أن يظلّوا محايدين تجاه جميع الطوائف والمعتقدات الدينية وعدم الانحياز أو المشاركة في خلافات دينية، أمّا ممارسة الشعائر الدينية، فهو لا يعني التعرّض للأديان الأخرى أو الانحياز أو عدم الحياد» (قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، الرئيسة كارلا شواح، قرار رقم 183 تاريخ 31-10-2023، ليال عبد النبي/مؤسسة رفيق الحريري بصفتها صاحبة إجازة مدرسة الليسيه عبد القادر، مجلة العدل، نقابة المحامين في بيروت، 2023، (4)، ص. 1129).

وعليه، يمكن القول ختاماً إنّ الحياد الديني للدولة وفقاً للدستور اللبناني لا يساوي اللادينية ولا يقترب من ذلك البتة، بل إنّ الحياد الديني للدولة يعني وقوف المرفق العام في موقف متساوٍ من الأديان وشعائرها، مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل دين ومذهب وطبيعتها الطقوسية، دون التأثير عليها أو فرض أسلوب أو نمط واحد عليها باعتباره النمط المحايد، وهذا ما ينطبق على مسألة منع ارتداء الحجاب في بعض المرافق العامّة.

* باحث في القانون الدستوري

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4784

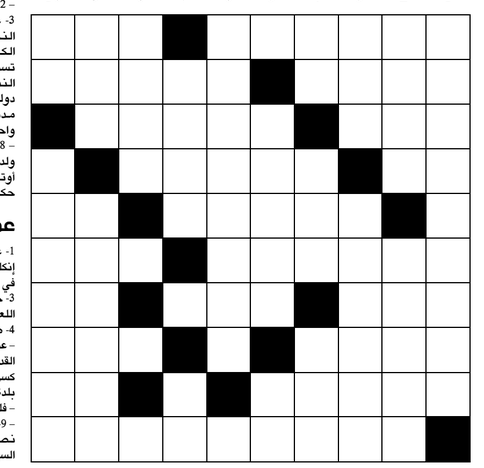

أفقيا

1- دولة أفريقية – ينتجه النحل – 2- من الأمراض – جبل نار – 3- عمامة بالعامية – من أدوات النجّار – 4- للتعريف – رؤساء الكهنة عند اليهود – 5- الات تستعمل لقطف الثمار – يبس النبات – 6- اللغة الرسمية في دولة باكستان – إقتراب – 7- مدينة سويسرية – صفع – واحد في ورق اللعب بالعامية – 8- سُمح وقُدّر له أن ينجح – ولد المعز – 9- شدّ ما ارتخى من أوتار العود – للنداء – 10- رئيس حكومة لبناني راحل

عمودياً

1- عاصمة آسيوية – 2- مارشال إنكليزي إنتصر على غرانسياني في ليبيا – رسّام فرنسي راحل – 3- جهاز في جسم الإنسان يفرز اللعاب – مواطن من بلد آسيوي – 4- ضمير متصل – أعترف بالحق – عطف ولوى – 5- مدالك السطوح القديمة تمنع تسرّب مياه المطر – كسر ودقّ – 6- رخّالة عربي – 7- بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل – فكّ العقدة – 8- محافظة لبنانية – 9- مشى – مصابيح – 10- حرف نصب – لقب إشتهر به الممثل السوري الراحل رفيق السبيعي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- زقزقة – اكرا – 2- يافث – شروال – 3- ترتاب – يبلع – 4- وب – محراث – 5- ترانيم – 6- الفاو – 7- مو – خور فكان – 8- عبير – يا – ري – 9- آرسَ – لاسو – 10- شارلي شابلن

عمودياً

1- زيتون – معاش – 2- قارب – اوبرا – 3- زفت – فل – يُسر – 4- قشاء – فخر – 5- تاو – بي – 6- مروري – 7- اريحا – فالا – 8- كوبرنيك – اب – 9- رالاي – أرسل – 10- العثمانيون

sudoku 4784

9	5						1	
2		7		1	3	8		
4					6	5		
	9			5			7	
	3	2				4	9	
	8			4			2	
	7	6	1					4
		5	9	7				3
	4						5	2

حلول الشبكة السابقة

7	8	1	5	6	3	2	9	4
3	4	2	7	8	9	5	6	1
9	6	5	2	4	1	7	3	8
2	3	4	9	7	6	1	8	5
1	5	8	3	2	4	6	7	9
6	9	7	1	5	8	4	2	3
4	7	3	6	9	5	8	1	2
5	1	6	8	3	2	9	4	7
8	2	9	4	1	7	3	5	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 81

كلمة السر من 7 حروف: صحيفة لبنانية متوقفة عن الصدور

الجمهورية – الاخبار – اللواء – النهار – العمل – اديب – ايك – بيرق – بث – حدث – خدمة – خبر – سفير – سبق – صحيفة – صدور – صف – عرض – لسان الحال – مجلة

ا	ل	ن	ه	ا	ر	ر	ب	ا	ا	ا
ل	ب	ي	د	ا	ا	ي	ة	ل	ل	ل
ة	ل	ج	م	ب	ر	ف	خ	ج	ا	ا
ك	ي	ا	خ	ق	ي	ب	ا	م	ح	ح
ب	ث	ا	ا	ح	ر	ض	س	ه	ل	ل
ل	ل	و	ص	ل	ن	ر	ب	و	ا	ا
ا	م	ر	خ	ر	ل	ع	ل	ر	ن	ن
ح	أ	ع	ي	د	و	و	ا	ي	ر	ر
د	ب	ص	ل	ف	م	د	ا	ة	ة	س
ث	ن	ف	ر	ا	س	ة	ص	ء	ل	ل

حلول الشبكة السابقة: بقدونس

عملية حسابية 81

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

3	X		–		=	35
X	■	+	■	–	■	
	+		٪		=	3
+	■	٪	■	X	■	
	+		–	17	=	41
=	■	=	■	=		
83		4		68		

حلول الشبكة السابقة

8	+	56	٪	16	=	4
X	■	–	■	X	■	
11	+	16	٪	3	=	9
٪	■	٪	■	–	■	
4	X	20	–	13	=	67
=	■	=	■	=		
22		2		35		

شبكة العنكبوت 81

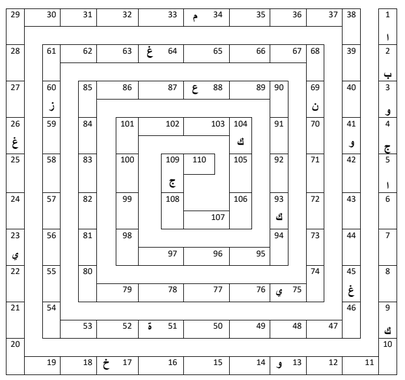

1- 5 عاصمة نيجيريا
4- 13 «كاتب فرنسي وفيلسوف اجتماعي من مؤلفاته « اعترافات »
12- 16 منتجع سياحي روسي على ضفاف البحر الاسود
15- 23 من اطباق المائدة اللبنانية
22- 27 مدينة أميركية في ولاية إلينوي
25- 26 معقل سيء السمعة خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية
34- 47 المبعوثة الاميركية المساعدة الى لبنان
47- 55 ممثلة وراقصة مصرية راحلة
54- 62 من اوائل علماء الرياضيات المسلمين
61- 69 ممثل ومنتج ومخرج اميركي
69- 75 زوجة الفرعون المصري امنحوتب الرابع
74- 81 اعلى بحيرة في العالم
80- 89 رئيس مجلس نيابي لبناني راحل
92- 88 هجوم عنيف مباغت
91- 97 دولة اوروبية
100- 96 شاعر مسرحي فرنسي في العصر الكلاسيكي
98- 106 مغنية وممثلة لبنانية
106- 110 من ينقل الكلام من لغة الى اخرى

حل شبكة العنكبوت السابقة

مانغو – غوستاف فلوبير – بيرم التونسي – سيسوق – سوق عكاظ – افلام – ماري كوري – ريما كرامي – ميناء الحصن – صنين – نور الدين الرفاعي – عين شمس – مسعود بارزاني – نتروجين – جين هاكمان – مانشستر سيتي – يتيم – ماجينو

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4784

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل دولة أميركي (1722-1803). من مؤسسي الولايات المتحدة. قاوم الحكم البريطاني

7+6+1+4+9+2 = المنقطع عن الأكل ■ 8+3+10 = مزاج بالأجنبية ■ 11+5 = هيئة الملابس

حل الشبكة الماضية: **سمير ابو عيشة**

مرآة الغرب

تبرئة الكيان العبري من قتل الطواقم الطبية والإغاثية

الإعلام الغربي لـ... «إسعاف» إسرائيل!

رضا صوايا

في القانون يعد الاعتراف إدانةً. أما في الإعلام الغربي، فالاعتراف لا يعتدّ به حتى ولو كان صادراً عن إسرائيل. يعرفون مصلحتها أكثر منها. القاعدة المتبعة التي لا حياد فيها هي تبرئتها من كل جرم. وفي حالة الجرم الفاقع والموثّق، فعلى الأقل يجب العمل على تجهيل الفاعل.

«دويتشه فيله» الألمانية لم تذكر أنّ المسعفين فلسطينيون او من غزة

في 23 آذار (مارس) المنصرم، أعدم «جيش» العدو الإسرائيلي 15 مسعفاً فلسطينياً في غزة بشكل جماعي، أثناء توجه قافلة من سيارات الإسعاف وسيارة إطفاء شمال رفح في مهمة إنسانية. وتوقّفها فجأة وسط الطريق على إثر اكتشاف سيارة إسعاف تعرّضت لاستهداف سابق.
بعد توقف القافلة وخروج المسعفين وعناصر الدفاع المدني من الآليات، أطلق «جيش» الاحتلال النار عليهم بكثافة وعمد لاحقاً إلى دفنهم في مقبرة جماعية إلى أن عثر عليهم في 30 آذار. جريمة وصفت بالأكثر دموية على العاملين الإنسانيين منذ عام 2017، ليرتفع عدد الشهداء من الطواقم الطبية إلى 1402، إضافة إلى 111 شهيداً من طواقم الدفاع المدني، وبصل الإجمالي إلى 1513 شهيداً منذ بدء العدوان، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.
طبعاً، الرواية الإسرائيلية كانت مناقضة تماماً للوقائع، إلى أن ظهر مقطع فيديو عثر عليه في هاتف أحد المسعفين ونشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، يبيّن زيف ادعاءات العدو. وفيما كانت الرواية الكاذبة تزعم أنّ «الجيش» الإسرائيلي «لم يستهدف مركبات إسعاف عشوائياً، إنما رصد اقتراب عدة سيارات بصورة مشبوهة من قوات جيش الدفاع من دون قيامها بتشغيل أضواء أو إشارات الطوارئ، ما دفع القوات لإطلاق النار صوبها» وبانه قضى على «أحد عناصر الجناح العسكري لحركة «حماس» إضافة إلى ثمانية مخرّبين آخرين ينتمون للحركة الفلسطينية وللجهاد الإسلامي»، أثبت الفيديو أنّ مركبات الإسعاف والإطفاء، التي كان يستقلها المسعفون وعناصر الدفاع المدني، كانت مُعلّمة بوضوح، وأضواء الطوارئ كانت مضاءة، أثناء تعرضهم لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال. وإذا كان الفيديو غير كافٍ، فقد أتت شهادة المسعف منذر عابد، الناجي الوحيد من المجزرة، لتزيل أي إمكانية للشك، إذ روى تفاصيل الأحداث وتسلسلها وكيف أنه سمع أصدقاءه وهم يلفظون أنفاسهم الأخيرة، قبل أن يعتقله جنود العدو حيث «تعرضتُ لتعذيب شديد ولكمات وإهانة وتهديد بالموت والخنق. ضغط أحد الجنود على عنقي ببندقيته».
معطيات دفعت بـ «الجيش» الإسرائيلي إلى التراجع عن روايته الأولى. لكن هذا لم يمنع وسائل الإعلام الغربية من التمسك بتجهيل الفاعل وإن أقرّ بفعلته!
وكما لو أنّ محرّراً واحداً أو يداً خفية حرّكت إدارات تحرير عدد من الوسائل الإعلامية الغربية، تناقلت الأخيرة خبر ظهور الفيديو بالصيغة نفسها تماماً من دون أدنى تعديل. هكذا، اعتمد كل من «بي. بي. سي» و«سي. أن. أن» الصيغة نفسها للعنوان بشكل شبه حرفي وترجمته: «فيديو يلقي الشك على الرواية الإسرائيلية عن قتل المسعفين في غزة».
للأمانة استخدام تعبير «الشك»، كما لو أنّ الفيديو لم يفضح بشكل قاطع الجريمة الإسرائيلية، كأنّ الموضوع يحتمل الالتباس، فما شاهدناه قد لا يكون دقيقاً بل تخيلات أو توهمات.
صيغة أخرى لعنونة الخبر كانت أكثر انتشاراً وتشابهاً أيضاً أتت كالآتي: «بحسب ما ورد، فإن لقطات الهاتف تتناقض مع الرواية الإسرائيلية عن مقتل 15 مسعفاً فلسطينياً».
يطلعنا العنوان شبه المشترك بأنّ الفيديو يناقض الرواية الإسرائيلية عن مقتل المسعفين. حسناً ما هي هذه الرواية؟ يحرص العنوان على التهرّب من ذكر الجريمة. فالرواية قد تكون على سبيل الافتراض بأن المسعفين قضوا في حادث سير، وليس أن «جيش» الاحتلال تعمّد الكذب في روايته الأولى ونكران وجود علامات واضحة تبيّن أنّ القافلة المستهدفة تضمّنت سيارات إسعاف ودفاع مدني. ويجدر التوقف هنا عند عنوان «دويتشه فيله» الألمانية التي لم تذكر حتى أنّ المسعفين فلسطينيون أو من غزة. ما الذي يمنع أن يكون المسعفون إسرائيليين مثلاً، خصوصاً أنّ الخبر لم يذكر كالبقية كلمة «قتل» بل اكتفى بالحديث عن «وفاة»؟
الأوقح من «دويتشه فيله»، كانت صحيفة «ذا تلغراف» البريطانية التي عنونت بأنّ «إسرائيل تعترف بإطلاق النار عن طريق الخطأ على عمّال الإغاثة في غزة» رغم أنّ متن الخبر يذكر الرواية الإسرائيلية الأساسية عن استهداف مقاتلين من «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، فالعنوان هو أول ما يأسر القارئ ويشده ويعلق في الذاكرة، والعنوان أبداً واضح وواحد أنّ «إسرائيل بريئة».

اعتمدت «بي. بي. سي» و«سي. أن. أن» الصيغة نفسها للعنوان الذي جاء كالآتي: «فيديو يلقي الشك على الرواية الإسرائيلية عن قتل المسعفين في غزة»

وقفة

«إسرائيل بالعربية»... كيّ الوعي وصهينته!

رياض ملحم

نشرت صفحة «إسرائيل بالعربية» على منصّة إكس فيديو بعنوان: «تعلّموا العبرية - كلمات بسيطة عن السلام». أهمّ الكلمات التي تتعلّق بالسلام بعد الاتفاق على تطبيع العلاقات الكامل بين «إسرائيل» والإمارات. في الفيديو فتاتان، ربّما تكونان جندبّتين، الأولى تقول الكلمة العربية والأخرى تترجمها للعبرية. هذه الكلمات هي كالآتي: توقيع، اتفاقية سلام، دولة، شريك، أمل، مستقبل، علاقات رسمية، تعاون، شراكة، استقرار، أمان، حماية. ربّما كانت تنقصها كلمة غصن الزيتون

وظيفة الصفحة ليست نقل ما يجري داخل الكيان لقرّاء الضاد، إنما الاستخفاف بمجتمعاتنا وترويضها

الذي استمات أبو عمار ألا يسقط من يده، بل الأحرى، ألّا يسقطوه من يده في خطابه الشهير في الأمم المتحدة. يوظّف العدو الإسرائيلي خبرته التاريخية في تكثيف التطبيع وجعله أكثر متانةً ورسوخاً في المجتمعات العربية. السردية التي تلت توقيع كامب ديفيد تفيد بأنّ المجتمع العربي ليس هو الذي وقّع وطبّع، بل كان التطبيع سياسيّاً أكثر منه اجتماعياً، فالمصريّون بشكل عام ـ كون مصر أولى الدول التي وقّعت، بل أولى الدول التي نادت بذلك على لسان أنور السادات ـ لم ينفتحوا في علاقاتهم وتعاملهم مع «الإسرائيليين» كما كان متوقّعاً لحظة التوقيع.

ترويض المجتمع العربي

لذلك شكّل هذا عند كيان العدو تطبيعاً غير مكتمل، فثمّة ما هو ناقص ومفقود. ولا ينبغي لذلك أن يدوم ولا يجب أن تحاكي التطبيعات اللاحقة، كل التطبيعات السابقة. فـ«إسرائيل بالعربية» ليست وظيفتها نقل ما يجري داخل الكيان للقرّاء العرب، إنّما الاستخفاف بالمجتمع العربي والاستهزاء به وترويضه، مستفيدةً بذلك من التكنولوجيا ودور المستعربين في حثّ وجذب بعض العرب وفتح مجال للتحدّث معهم عبر وسائل التواصل في التعليقات ومشاركات المنشور، نصّاً كان أم صورةً أو فيديو.
هنا بالتحديد يجب النظر إلى كيان الاحتلال في توظيف كلّ ما أمكنه، من منصّات ومُنصِتين، إلى جنود ومدنيين، وليس انتهاءً بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بغية الترويج لنفسه باعتباره دولةً طبيعية لها جذورها وحضارتها... ففي عام الذلّ، حين حدث التطبيع الأول بين مصر والكيان، لم تكن ثمّة من إمكانية متاحة لذلك، لا التلفزيون كان يسمح ببثّ ما يريده العدو في بلادنا، ولم يكن هناك كل هذه الوسائل التواصلية التي غرقنا بها بلا «إحم ولا دستور» كما يقول المثل.
وعليه، لم يكن في وسع العدو أن يجعل كامل كيانه في حالة وظيفيّة تروّج للتطبيع كما لو أنّه مسألة حياة أو موت كما يجري اليوم في بلادنا حيث كلّ ما من شأنه أن يجعل «إسرائيل» حالةً طبيعية اليوم، نجده حاضراً أينما ولّيتَ وجوهنا.
طبعاً، لا يغيب عن بالنا، ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أصلاً دور الإسلام اللمودي الوهابي في إعادة إحياء ذلك، بل تسريعه أيضاً.

الترجمة كأداة سياسية

لقد أصبحت الصورة والفيديو واللغة أدوات للمواجهة إلى جانب العسكرة والإعلام. نحن حقّاً بتنا نعيش في عالم الصور الضوئية الإلكترونية المتحرّكة بعد قرون من سيادة الصور الفوتوغرافية والرسوم الثابتة، حتّى إنّ «الفيديو المتلفز» لم يعد كافياً مقابل «فيديو المنصّات» الذي أصبح أكثر قدرةً على ترحيل اللغة المنطوقة إلى حقل الصورة البصرية، بمعنى أنّ العدو الإسرائيلي أكثر إفادةً في ترسيخ تطبيعه في الأذهان لو استمرّ هو فقط، بل يرمي إلى السيطرة على دليل رؤيتنا للصراع، وفي ذلك تتكثّف اللغة حتى تصير صورةً ثمّ تتوالد المعاني السياسية في تضافر المنطوق والمرئي. وما يؤكّد ذلك هو دلالة الكلمات ذاتها الواردة في الفيديو، فاتفاقية وشراكة وسلام ودولة واستقرار وأمان... كلها دوال تحمل مضامين سياسية. أضف إلى ذلك أنّ الفتاتين، مستوطنتان إسرائيليّتان مستعربتان، وهما بذلك لا تعكسان حركة الترجمة بين اللغتين، بقدر ما تحاولان استخدام الترجمة كأداة سياسية.
هذا عدا عن أنّ الكلمات المستخدمة ـ وفقاً لما جاء ترتيبها في الفيديو ـ يشير إلى أنّ هناك جملةً أو عبارة مكتوبة أمامهما وهما تفكّانها إلى كلمات مفردة. لنفرأهما مرّة أخرى إذن: توقيع، اتفاقية سلام، دولة، شريك، أمل، مستقبل، علاقات رسمية، تعاون، شراكة، استقرار، أمان، حماية. ماذا تحاولان القول إذاً سوى: إنّ توقيع اتفاقية سلام مع «دولة إسرائيل» المزعومة يجلب الأمان والاستقرار ويجعل العلاقات بيننا رسمية بصيغة تعاون وشراكة مستقبلية كلّها أمل وسلام؟
يتّضح من ذلك أنّ الترجمة كترجمة ليست المقصودة، ولا تعلّم العبرية هو الغاية، بل الأساس الذي لا أساس غيره، يكمن في العلاقة الجدلية القائمة بين الصورة والمضمون المستتر لها، ويصبح الفيديو بحدّ ذاته نصّاً بليغاً مشبعاً بسيل من الكلمات والرموز، كأنّ هناك حضوراً للنص في الفيديو وحضور للفيديو في النصّ. فالصهينة إذن، وفقاً لما يقول الفيديو ضمنيّاً، ليست حكراً على لغة معيّنة وبالتالي ليست حكراً على متحدّثها كذلك. فالفيديو موجّه حصراً لمن يحبّ التطبيع في العالم العربي مع إسرائيل، لمن يودّ أن يكون التطبيع أكثر طبيعيّة ممّا هو مطلوبٌ منه، وقد عبّر الرسّام الإنكليزي موسلر عن هذا في معرض ردّه على امرأة وقفت ذات يوم أمام رسم له يصوّر الطبيعة ناقدةً إيّاه لأنّه يخالف الطبيعة، قائلاً لها: «هو كما قلتِ مخالف للطبيعة، لكن أما كنت تودّين أنْ تكون الطبيعة كذلك؟».

(سيد ظفار مهدي)

موت شعوبنا

في مقابل ذلك، تأتي كلّ الإجراءات التي يفرضها واضعو قواعد النشر على منصّات التواصل الاجتماعي في ما يخصّ أيّ شيء يُنشر ضدّ إسرائيل بحجّة أنّ المنشور يروّج للإرهاب حين يكون المنشور يتحدّث عن المقاومة مثلاً، أو بحجّة أنّ ما نُشر يخالف القواعد التي وافق عليها مستخدمو المنصّات من ناحية ما يتضمّنه المنشور من عنف ومعاداة ضدّ «الآخرين» إلخ. نتحدّث عن المنع هنا بصفته إجراءً تكمن فيه السياسة القمعية التي صدّعت رؤوسنا بمحاربتها كلّ الأنظمة الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة التي هي التي تحدّد ماذا يجب أنْ نقول وكيف، نظراً إلى أنّ أرباب تلك المنصّات وأصحابها هم الذين يحدّدون شروط استخدامك للغتك في التعبير وإبراز المواقف.
ماذا كان ليقول ميشال فوكو لو كان بيننا الآن أكثر ممّا قاله في كتابه نظام الخطاب: «إنّنا نعرف جيّداً أنّه ليس لدينا الحقّ في أنْ نقول كلّ شيء، وأنّنا لا يمكن أنْ نتحدّث عن كلّ شيء في كلّ ظرف، ونعرف أخيراً ألّا أحد يمكنه أنْ يتحدّث عن أيّ شيء كان. فهناك دوماً الموضوع الذي لا يجوز الحديث عنه وهناك الطقوس الخاصّة بكلّ ظرف وحدث... هذه هي الإجراءات المانعة التي تشكّل سياجاً معقّداً يتعدّل باستمرار».
الأمر ذاته يتبدّى في البلاد المطبّعة سياسيّاً واجتماعيّاً، ثمّة دوماً رقابة مشدّدة على أيّ تعبير عن موقف يناقض ما تريده الأنظمة الخليجية تحت طائلة المسؤولية، إمّا السجن وإمّا الترحيل، بعيداً هنا من دور القمع الديكتاتوري في تلك الأنظمة، لأنّ سياق الكلام هنا محصور بأنه حتّى الحديث عن رفض التطبيع يُعدّ أمراً مرفوضاً في الأنظمة الخليجية ولو جاء الرفض مكتوباً في صفحة المرء الخاصّة، بمعنى أنّ الكلام والكتابة أمران مرفوضان في التعبير السياسي. إنْ كانت السياسة تبدأ بالكلام كأيّ فعل إنساني واجتماعي، فإنّها في الوقت نفسه لا تخاصم الصمت، بل إنّه قد يكون أحياناً أحد تعبيراتها المتعدّدة.
إذن، بما أنّ «إسرائيل بالعربية» هي نفسها «إسرائيل غير العربية» فكلّ شيء مباحٌ لها في تلك المنصّات: الترويج للقتل والإبادة والسفك والاحتلال والعنف والإرهاب، كلّ هذا لا يخالف الشروط الموضوعة في حقل النشر على منصّات وسائل التواصل الاجتماعية/ السياسيّة في آن واحد، طالما أنّ إسرائيل هي التي تكتب وتبثّ وتحكي وتنشر. والحال هذه، فإنّ شعوبنا مصابة بـ«السكتة السياسية» التي هي أشبه بالسكتة الدماغية أو الغيبوبة العميقة، فلم يعد «موت الإنسان» أو «موت اللغة» سوى تكثيف لـ«موت الشعوب». وعليه لم يعد صمت الشعوب تعبيراً عن الرضا والتأمل والتأهّب، بل أصبح صمت الشعوب تعبيراً عن اليأس والضجر وكظم الغيظ والهروب من العقاب أو الخوف أو حتّى الشكّ في جدوى الكلام.
وعلينا أن نفكّر الآن في الصمت باعتباره برهةً لأخذ الوقت الكافي للتفكير في الانتقام. حين سُئل صامويل بيكيت عن مقصده من الأدب الذي يعلو فيه صوت الصمت، أجاب: «التعبير عن أنّه لا شيء هناك أعبّر عنه، لا شيء أعبّر به، لا شيء أعبّر منه، لا رغبة في أن أعبّر عن شيء، ذلك كلّه مع الالتزام بأن أعبّر».

سوسيولوجيا المدينة

الحرب على الهوية... من العَمارة نبدأ

حيدر مستراح *

ندخل في هذه الأيام الشهر الخامس لوقف الأعمال الحربية المتبادلة بين المقاومة اللبنانية وكيان العدو، كما أننا ندخل الشهر الثالث لخرق العدو اتفاق وقف إطلاق النار الذي أحكم فيه قبضته على قرى الحافة الأمامية وعاث فيها فساداً ودماراً من دون حسيب أو رقيب إلى أن محا عدداً من القرى عن خريطة الوطن بعدما كانت شاهدة على صمود أسطوري لم يرَ له العالم من مثيل بين أقليّة تقاتل باللحم الحي مقابل العالم الغربي بكل تطوره يقاتل بإسرائيل.
دائماً ما حجز عدد من المدن مكاناً لها في صفحات التاريخ كشاهدة على ملاحم بطولية. لقد شكلت هذه المدن أيقونات هوياتية لدى مجتمعاتها، فبات جزءاً غير قابل للانسلاخ عنها. إذ تشكل هذه المدينة أو تلك جزءاً من الذاكرة الجماعية للسكان. هذا الارتباط لم يكن حالة عابرة للحظة في تاريخ الشعوب التي قاومت الاحتلال، بل هو حالة استمرارية تتوارثها الأجيال بكل فخر لتعزيز الانتماء، فكل مجتمع يعبّر عن ذلك بطريقته الخاصة.
ترتبط العمارة ارتباطاً وجودياً بالهوية الاجتماعية، فهي تعكس هوية المجتمع وثقافته وقيمه.
إنها مرآة للشعوب تتحدث عنها بصمت وتنقل أخبارها وإرثها الحضاري من دون الحاجة إلى النطق، فكانت خير مخبر عن الفراعنة واليونان والرومان وغيرهم من الحضارات الخالدة في التاريخ.
أما على صعيد الحرب، فتشكل العمارة والمدينة ارتباطاً لحظيّاً بالنصر والهزيمة كما تتعدى ذلك لما بعد سكوت المدافع وصولاً إلى إعادة الإعمار. تعدّ إعادة بناء ما دمّر في الحرب تأكيداً على إرادة الشعوب لمواجهة التحديات وعدم الاستسلام، إذ يظهر المواطنون التزامهم بالبقاء والصمود وإعادة تشكيل هويتهم الاجتماعية وذاكرتهم الجمعية بما يعكس رؤيتهم لما يريدونه.
لقد استحالت فولغوغراد (ستالينغراد سابقاً) بأكملها أيقونةً للصمود والانتصار السوفياتي على ألمانيا النازية. 200 يوم من الصمود غيّرت مسار الحرب. أكثر من مليون قتيل و90 في المئة من المدينة قد دمّر. إلا أنّ السوفيات أعادوا بناءها بالكامل وجعلوها رمزاً للصمود وحفظ تاريخهم الذي شكّل هويتهم الجمعية في المدينة عبر بناء تمثال «الوطن الأم يناديني». كذلك، حوّلوا موقع المعركة إلى «متحف ستالينغراد الوطني» للحفاظ على تاريخ المدينة وتضحيات سكانها.
حاصرت ألمانيا النازية وارسو 63 يوماً. دمّرت 85 في المئة من مبانيها، لكنّ إرادة القتال عند المقاومة البولندية لم تهزم. بعد الحرب، قرّر البولنديون أن يعيدوا بناء مدينة وارسو بتصميمها التاريخي نفسه. لقد أرادوها رمزاً للحياة بعد الدمار. أنشؤوا «متحف انتفاضة وارسو»، أحد أهم المعالم التي توثق للمقاومة البولندية.
لندن أبقت على برج «بيغ بن» وقصر «ويسمنستر» رغم القصف، إذ تحوّلا إلى رمزَي الاستمرارية. إضافة إلى ذلك، حوّل البريطانيون ملاجئ الغارات الجوية إلى متاحف لحفظ تجربة السكان خلال الحرب.
1425 يوماً من الحصار! لقد كان أطول حصار في التاريخ الحديث. نتحدّث عن حصار سراييفو على يد «جيش يوغسلافيا الشعبي» وجيش «جمهورية صرب البوسنة». يومها، عانى السكان من الجوع والقصف المستمر، لكنّهم صمدوا وقاوموا. وبعد انتهاء الحصار، حوّل البوسنيون ما عرف بـ «نفق سراييفو» إلى متحف. لقد كان وسيلتهم الوحيدة للنجاة من الحصار، إضافة إلى حفاظهم على سراييفو كمركز ثقافي رغم محاولات تدميرها.
كثيرة هي المدن الأيقونية التي واجهت أقصى الظروف ولم تستسلم وأعادت بناء نفسها بعد الحرب، لتثبت أنّ الصمود أقوى من التدمير ومحاولات الإلغاء. هذه المدن بنت «ذاكرة التضحيات» لأجيال قادمة عبر المعالم والمناسبات الوطنية. لقد أضحت أكثر من مجرد مدن تاريخية تروي قصة عابرة. إنها في صلب الذاكرة الجمعية والهوية الاجتماعية للسكان وترمز للعزيمة الإنسانية والإرادة التي لا تنكسر.
لقد حاول العدو الإسرائيلي خلال مهلة «الشهرين +» أن يمحي أي أثر مادي لوجود هوية قاومت وأذلت هذا المحتل على مر العقود. في عام 2000، حاول أن يحقق إنجازاً تكتيكياً بأن يصل إلى ملعب مدينة بنت جبيل، عاصمة المقاومة والتحرير لكي يمحي ما حفرت هذه المدينة في وعيه عندما صدح صوت سيد شهداء الأمة السيد حسن نصر الله بأنّ «إسرائيل، واللهِ أوهن من بيت العنكبوت»، فالمدينة لم تعد أحياءً وشوارع مادية، بل رمزاً للذلّ لم يستطع العدو تخطيه إلا بالاحتلال الرمزي للملعب ولم ينجح في ذلك. دمّر العدو قرى كانت جزءاً من هوية أهل المنطقة وآثاراً كانت شاهداً يربط السكان بالمنطقة التي يعيشونها مع تاريخهم. لقد أراد العدو أن يعيد تشكيل الهوية الاجتماعية لأهل الحافة الأمامية، فلم يبقَ لهم مسجداً اجتمعوا فيه ولا ساحة عامة التقوا فيها. لقد أراد تدمير النسيج العمراني وتفكيكه، إذ إنّ تماسكه مع الثقافة المحلية يزيد من الشعور بالانتماء والهوية المشتركة. لقد شنّ العدو حرباً صريحة على الهوية الاجتماعية لسكان الجنوب اللبناني.

> **أراد العدو أن يعيد تشكيل الهوية الاجتماعية لأهل الحافة الأمامية**

نحن اليوم أمام تحدّ تاريخي من عمر أهل جبل عامل عموماً وأهل الشريط الحدودي والحافة الأمامية خصوصاً. إن تعزيز الهوية الاجتماعية المشتركة وإعادة تشكيل النسيج العمراني بشكل يعزّز من الترابط بالقضية ويحفظ الهوية المشتركة ويؤسس لمستقبل تشكّل فيه هذه القرى والمدن مع معالم صمود لأجيال قادمة وتؤكد على إرادة الحياة عبر أدق تفصيل في إعادة الإعمار والحفاظ على الذاكرة الجمعية. يجب أن يكون أولوية لدى المعنيين بصياغة الهوية الجماعية لمجتمع المقاومة. إنه مسار متكامل يواكب إعادة ترميم القدرة العسكرية للمقاومة ولا يقلّ أهمية عن تعزيز قدراتها الصاروخية وإعادة صياغة معادلات الردع الجديدة.

مهندس معمار لبناني ومتخصص في سوسيولوجيا المدينة

تحت اليوم أمام تحدّ تاريخي من عمر أهل جبل عامل عموماً وأهل الشريط الحدودي والحافة الأمامية خصوصاً

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 9 نيسان 2025 العدد 5468

مهرجانات 2025

صيف لبنان... «مولّع نار»؟

زكية الديراني

«... إذا كانت الأوضاع هادئة». عبارة يفتتح بها متعهّدو الحفلات الفنية تصريحاتهم الإعلامية قبل الحديث عن الأماسي التي ستُقام في لبنان هذا الصيف، فالحذر يسيطر على المتعهّدين الذين يصفون حالهم بـ «دعسة إلى الأمام وأخرى إلى الوراء».

هكذا، لا جواب واضحاً حول السهرات، لأنّ الترتيبات التقنية واللوجستية رهن بالأوضاع السياسية التي يعيشها البلد، إذ ترتبط إقامة السهرات بهدوء الأوضاع، وتحديداً وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وكان الصيف الماضي قد شهد انطلاقةً فنية ناشطة، قبل أن تتبدّل الأحوال في أواخر شهر تموز (يوليو) الماضي، مع الاعتداءات الإسرائيلية على ضاحية بيروت الجنوبية وبعض القرى ويُصاب الموسم الفني والسياحي بانتكاسة.

إذاً، لا يزال باكراً الحديث عن حفلات الصيف. مع ذلك، يتسابق المتعهّدون للتفاوض مع نجوم عرب لإحياء مجموعة حفلات في لبنان. لكن القرار الأخير سيُتخذ في الأسابيع القليلة المقبلة، ريثما تتضح صورة التطورات السياسية والأمنية.

في هذا السياق، أعلن محمد رمضان أخيراً عن إقامة حفلة له في لبنان خلال شهر آب (أغسطس). وكشف المغني المصري عن توقيعه عقد عمل مع المنتجين اللبنانيين طارق

تحيي المغنية السورية اصالة نصري حفلة في آب (اغسطس) المقبل

عليق وحسين كسيرة، قائلاً «ثقة في الله. من خلال هذا الحفلة، سنهز لبنان وكل الدول المجاورة». يأتي الإعلان عن سهرة رمضان بعدما ألغيت حفلته التي كانت متوقعة في الصيف الماضي بسبب العدوان الإسرائيلي، فيما انطلقت يومها دعوات إلى مقاطعته باعتباره أحد المغنّين المتّهمين بالتطبيع مع العدو الإسرائيلي على خلفية انتشار صورة له قبل أعوام مع المغني الإسرائيلي عومير آدام أثناء حضورهما حفلة في دبي.

في المقابل، لن يكون رمضان المغني الوحيد الذي سيعود إلى بيروت، بل كذلك أصالة نصري. فقد أعلنت المغنية السورية عن إقامة حفلة في لبنان بعدما ألغيت العام الماضي بسبب التطورات السياسية. وكشفت صاحبة أغنية «سامحتك» أنها ستحيي حفلة في بيروت في شهر آب المقبل، سيعلن عن تفاصيلها قريباً. ولفتت صولا إلى أن تلك السهرة ستكون بمنزلة عودتها الرسمية إلى حفلات لبنان بعد غياب سنوات طويلة.

من جانبها، تعود المغنية السورية ميادة الحناوي لإحياء مجموعة حفلات هذا الصيف بعدما شاركت العام الماضي في مهرجان «إهدنيات» (شمال لبناني)، بينما ألغيت حفلتها ضمن فعاليات «أعياد بيروت»، على أن يعلن قريباً عن جدول أنشطتها الصيفية.

وقد أعلن القائمون على مهرجان «أعياد بيروت» أيضاً عن تعاقدهم مع فرقة «أدونيس» لتقديم حفلة ضمن فعاليات الحدث الفني التي ستقام على «واجهة بيروت البحرية». على أن يعلن قريباً عن البرنامج الفني بأكمله، ومن المتوقع أن يضم حفلات لفرق عربية وأجنبية.

باختصار، يبدو أنّ صيف بيروت 2025 «مولّع نار» بالحفلات لفنانين عرب وأجانب من بينهم العراقي كاظم الساهر، والمصري عمرو دياب، والجزائري الشاب فضيل. لكنّ الجواب النهائي سيكون رهن الأوضاع السياسية.

المفكرة

اتحاد الكتّاب اللبنانيين يستذكر «ملوك العرب»

■ في ذكرى مرور مئة عام على صدور كتاب «ملوك العرب» للأديب الراحل أمين الريحاني (الصورة)، يقيم «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» غداً، ندوة حول أدب الريحاني وفكره في دير «مار جرجس»، في منطقة بحردق. يتحدّث في الندوة، كل من: النائب الأسقفي العام شربل غصوب، والشاعر مكرم غصوب، والناقدان عبد المجيد زراقط وباسل الزين، والكاتب والناشر سليمان بختي، وأمين عام اتحاد الكتّاب الشاعر والأكاديمي أحمد نزّال، وتتولى هدى الخوري إدارة الندوة التي يليها تكريم الأكاديمي أمين ألبرت ريحاني.

ندوة «أمين الريحاني وفكره»: غداً – الساعة السادسة عصراً - دير «مار جرجس» (بحردق، المتن الشمالي).

السينما الفلسطينية رأس حربة المقاومة

■ تحت شعار «السينما تقاوم»، تطلق «جمعية تيرو للفنون» اليوم، أسبوع «السينما الفلسطينية»، الذي يتضمن سلسلة عروض يومية ومجّانية تقدَّم على شاشة «المسرح الوطني اللبناني» في طرابلس. ومن بين الأفلام التي ستُعرض: فيلم «حارس الذاكرة» و«جنين جنين» للمخرج محمد بكري، و«غزة تقاتل من أجل الحرية» إخراج الأميركية آبي مارتن، و«ملح هذا البحر» إخراج آن ماري جاسر، و«إحكي يا عصفورة» للمخرجة عرب لطفي.

«أسبوع السينما الفلسطينية»: بدءاً من اليوم وحتّى 12 نيسان (أبريل) - «المسرح الوطني اللبناني» (طرابلس). للاستعلام: 81/870124.

في يوم الأسير... «تحيا فلسطين»

■ «طبعاً فلسطين»، هو عنوان الكتاب الصادر أخيراً عن دار «فكر للأبحاث والنشر»، الذي تدور حوله الندوة التي يُنظمها الدار يوم 17 نيسان (أبريل)، في أوتيل «سيرينادا»، بالتعاون مع جمعية «ممكن». تُقام الندوة في مناسبة «يوم الأسير الفلسطيني»، ويتحدث في الندوة كلٌ من: الشاعر غسان مطر، والكاتب والإعلامي روني ألفا، والشاعر والأكاديمي مهدي منصور، والإعلامية ريم زيتوني، والشاعر علي رفاعي، والكاتب ماهي أرناؤوط. تُختتم الندوة بتوقيع الكتاب.

ندوة حول كتاب «طبعاً فلسطين»: الخميس 17 نيسان (أبريل) – الساعة السادسة مساءً – أوتيل «سيرينادا» (الحمرا).

موشحات وقدود... ووصلة على مقام بيروت

■ محبّو الموشحات والقدود، سيكونون يوم 11 نيسان على موعد مع عرض موسيقي غنائي، يتضمّن ثلاث وصلات مقاميّة (وصلة على مقام البياتي، مقام الحجاز، مقام الراست)، في «ملتقى بيروت». يُقدّم العرض، الموسيقيون: محمد العاصي (عود وغناء)، وجاد حداد (الصورة - عود)، وراني القنطار (رق).

عرض موسيقي غنائي «موشحات وقدود»: الجمعة 11 نيسان (أبريل) – الساعة السابعة والنصف مساءً - «ملتقى بيروت» (مبنى السفير، الحمرا). للاستعلام: 81/857880

على بالي

أسعد أبو خليك

ظهرَ غسّان سلامة في مقابلة مع سامي كلَيب على محطّة للنظام الإماراتي. وسلامة يستحقّ الاستماع دائماً)ومريم البسّام على حقّ عندما تساءلت عن سبب عدم تسلّمه لوزارة الخارجيّة -وزارة الثقافة يمكن أن تكون مهمّة لو أنّ لها ميزانيّة معتبرة-). لكنْ في معرِض كلامه، تحدّث سلامة عن ضرورة الاتّفاق على لبنانيّة مزارع شبعا بين الحكومتَين اللّبنانيّة والسوريّة كي «نسحب الذريعة» من إسرائيل ونُلزمها بالقانون الدولي. استغربتُ كلامَه لأنّ سلامة (خلافاً للكثيرين من المثقّفين اللّبنانيّين ومن معظم الساسة في لبنان) مُطّلِعٌ على تاريخ القضيّة ويفهم خطر دولة العدوّ.

متى كان الحقُّ سلاحاً في مواجهة إسرائيل؟ هذه دولة مزّقَ مندوبُها في الأمم المتحدة قرارات لم تُعجِب دولته. هذه دولة تختارُ ألّا تلتزم بالقرارات والمواثيق الدوليّة؛ لأنّ أميركا تسمح لها وتغطّي على جرائمها. أميركا غَزَت العراق بحجّة الرغبة في تطبيق 16 قراراً دوليّاً حول العراق، لكنْ هناك عشرات وعشرات من القرارات ضدّ إسرائيل والتي اختارت إسرائيل أن تُهمِلها، لا بل وأن تحتقرها، وجهاراً. سيناريو تثبيت لبنانيّة مزارع شبعا، ماذا سيغيّر، ووفق أيّ سيناريو مستقى من تاريخ إسرائيل؟ تتصوّرون مثلاً، لو أنّ الحكومة السوريّة أقسمت أغلظ الأيمان بلبنانيّة مزارع شبعا، ولو أنّنا رسّمنا تلك البقعة ووضعْنا الاتّفاق حولها بيننا وبين سوريا في حَوزة الأمم المتحدة (وهي مجرّد حافظ للوثائق ليس أكثر)، فإنّ إسرائيل عندها ستسارع إلى الانسحاب قائلةً: لا، لا يمكن لي البقاء في هذه البقعة بعد اليوم بعد أن تيقّنتُ أنّها لبنانيّة وليست سورية، لأنّني، كدولة إسرائيل، معروفة في تاريخي المعاصر بحِرصي الشديد على احترام الاتفاقيّات والمواثيق الدوليّة؟ إنّ الحديث عن الاتّفاق بيننا وبين سوريا حَولها مَضْيعة للوقت، كما أنّها بطريقة غير مباشرة تسوِّغ لإسرائيل استمرار احتلالها.

ولنفترض أنّنا اتّفقنا حول مزارع شبعا وأنّ إسرائيل الوديعة انسحبت منها، فماذا عن تلال كفرشوبا وقرية الغجر وأماكن أخرى من الحدود اللّبنانيّة التي لم تحترم إسرائيل سيادتنا عليها يوماً؟ هل سنطلب عندها من حكومة عموم فلسطين اعترافاً بلبنانيّة هذه الأراضي؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com